

تعليل الأحكام عند ابن دقيق العيد (ت: 702هـ)  
من خلال شرحه لعمدة الأحكام

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر  
في العلوم الإسلامية - تخصص: فقه وأصوله

الطالبات: خولة دقة - دليلة تواتي إبراهيم - فاطمة دقة  
المشرف: أ.د/ محمد رشيد بوغزالة  
المشرف المساعد: أ/ خالد ضو

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
إبراهيم رحمانى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسا
محمد رشيد بوغزالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
خالد ضو	أستاذ متعاقد	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا مساعدا
التجاني عاد	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 1442 - 1443هـ / 2021/2022م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة:106]

إلهي لا يطيب الليل إلا بشركك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك،  
ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك يا الله.

إلى من بلّغ الرسالة وأدى الأمانة نبي الرحمة ونور العالمين.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقينا قطرة حب، إلى من كلّت أناملهم ليقدموا لنا السعادة،  
إلى من حصدوا الأشواك عن دربي ليمهّدوا لنا طريق العلم وإلى القلب الكبير "الأب الغالي".

إلى من أرضعتنا الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء "الأم الحبيبة".

إلى كل عائلاتنا الكريمة أساتذتنا الأحباء وصديقاتنا العزيزات.

إلى كل طلبة معهدنا الغالي معهد العلوم الإسلامية بالوادي.

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

إلى كل هؤلاء باسم معاني الحب والوفاء نهدّي لهم هذه المذكرة.

خولة.. دليلة.. فاطمة

# شكر وعرفان

الحمد لله فله الفضل من قبل ومن بعد

أولا نخص بالشكر مشرفنا الشيخ "محمد رشيد بوغزالة"، ومشرفنا المساعد الشيخ "خالد ضو"،  
ثم خالص الشكر لأناس لم يتوانوا عن تقديم كل ما كان بوسعهم للمساعدة في إتمام هذا  
العمل، فلا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم إليهم بجزيل الشكر

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة معهدنا الذين ظلوا يشجعوننا على البحث والعمل  
الجاد، ولم يخلوا علينا بإمداد يد العون وإرشادنا، فما يسعنا إلا أن نقول لهم أنكم كنتم إخواننا  
لنا وآباء وكان مشوارنا الدراسي رائعا معكم وبفضلكم فشكرا جزيلا لكم، كما لا ننسى فضل  
والدينا الذين وفروا لنا الجو المناسب للعمل، وأعانونا بدعائهم لنا بالنجاح، وأيضا نشكر كل  
من أمد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

## ملخص

يتناول هذا البحث تعليل الأحكام عند ابن دقيق العيد من خلال شرحه لعمدة الأحكام، حيث أثرنا الإشكال الرئيسي الآتي: ما المنهج الذي سلكه العلامة ابن دقيق العيد في تعليل الأحكام من خلال شرحه لعمدة الأحكام؟ والهدف البارز لهذا البحث هو استكشاف مدى المزاجية بين النظر الأصولي والتطبيق الفقهي في فكر العلامة ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، وسلكنا في جواب الإشكال منهجا وصفيا للمفاهيم، تحليليا للمسائل والتطبيقات الفقهية والأصولية، مقارنة بين مذهب ابن دقيق العيد وغيره من أعلام الفقه والأصول، وأهم ما توصلنا إليه من خلال هذا البحث هو الرسوخ الفقهي والأصولي لابن دقيق العيد واستقلاله في كثير من الآراء عن المذهب بالترجيح، واستكشاف كذلك اختيار ابن دقيق العيد لمنهج النظر والتعليل في الأحكام المستنبطة في النصوص حيث بث ذلك في ثنايا كتابه الإحكام.

**الكلمات المفتاحية:** ابن دقيق العيد؛ إحكام الأحكام؛ عمدة الأحكام، تعليل الأحكام؛ العلة.

## Abstract

This research deals with the explanation of the rulings of Ibn Daqiq al-Eid through his explanation of the book "Umdat al-Ahkam". Where we raised the main forms: What the approach taken by the scholar Ibn Daqiq El-Eid in explaining the rulings through his explanation of Umdat al-Ahkam? The prominent objective of this research is to explore the extent of pairing between fundamentalist consideration and jurisprudential application in the thought of the scholar Ibn Daqiq al-Eid through his book Ihkam al-Ahkam Sharh Umdat al-Ahkam. In answering the problem, we took a descriptive approach to the concepts, analytically to the issues and Fiqh and Usul applications, comparing the doctrine of Ibn Daqiq al-Eid and other scholars of Fiqh and Usul. The most important thing that we reached through this research is the Fiqh and Usul foundation of Ibn Daqiq al-Eid and his independence in many opinions from the doctrine with weighting. In addition, exploring the choice of Ibn Daqiq al-Eid for the method of consideration and reasoning in the rulings deduced in the texts, where this broadcast in the folds of his book Al-Ihkam.

**Keywords:** Ibn Daqiq al-Eid; Ihkam al-Ahkam; Umdat al-Ahkam; explanation of rulings; the bug.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم؛ وبعد: فإن دراسة المسائل الفقهية في الجوانب التطبيقية من الدراسات المهمة في أصول الفقه الإسلامي، والتي سار عليها الإمام الشافعي في مطلع التأليف في علم الأصول في كتابه الرسالة، وقد سار معظم الأكابر من العلماء على هذا المنهج.

وقد استقرت الدراسات والتأليفات المعاصرة على الإنفراد في التأليف بالأصول فقط أو بالفقه فقط، لذلك كانت دراستنا إسهاما في ربط الفقه بالأصول بمنهج تطبيقي مؤلف واحد؛ وجاءت موسومة كالآتي: **تعليل الأحكام عند ابن دقيق العيد (ت: 702هـ) من خلال شرحه لعمدة الأحكام.**

**أولا- أهمية الموضوع:** لهذا الموضوع أهمية بالغة تتمثل في الآتي:

- المكانة العلمية التي تبوأها كتاب إحكام الأحكام.
- مكانة الإمام الفقيه المحدث ابن دقيق العيد -رحمه الله- بين فقهاء المسلمين إذ إنه من أفذاذ العلماء ونوادير الفقهاء فهو فقيه المذهبين؛ المالكي والشافعي، ومن المجددين في القرن السابع وهو عالم عصره وفريد دهره.
- الحاجة للربط بين أصول الفقه والفقه الإسلامي من خلال المنحى التطبيقي لأصول الفقه.
- حاجة التأهيل الفقهي إلى مثل هذه الدراسات، لتنمية الجوانب التطبيقية في المجالات الشرعية الأخرى.

ثانيا- أسباب اختيار الموضوع:

1- محاولة غوصنا وزيادة فهمنا لأصول الفقه وتقوية ملكتنا فيه.

2- الميل لموضوع أصولي لأنه تخصصنا.

ثالثا- أهداف الموضوع: أردنا من خلال هذا البحث الوصول إلى أهداف متعددة يمكن تحديدها في الآتي:

1- استنتاج المنهج التطبيقي التفصيلي لابن دقيق العيد في أصول الفقه.

2- إبراز القيمة الأصولية لكتابي عمدة الأحكام وشرحه إحكام الأحكام.

3- إضافة جهد جديد إلى هذا النظم ليكون زيادة في خدمته.

رابعا- إشكالية الموضوع: تنطلق هاته الدراسة من الإشكال الآتي:

• كيف علل ابن دقيق العيد مسائل أحاديث عمدة الأحكام؟

وتندرج تحت هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

1- كيفية تعليل ابن دقيق العيد للأحاديث في باب العبادات؟

2- كيفية تعليل ابن دقيق العيد للأحاديث في فقه الأسرة؟

3- كيفية تعليل ابن دقيق العيد للأحاديث في باب المعاملات؟

خامسا- خطة البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة

وتليها خاتمة، وكان التقسيم كالاتي:

1. مقدمة: جاء فيها بيان أهمية الموضوع وأهدافه وأسباب اختياره، كما تم فيها طرح الإشكال

وبيان الخطة المرسومة للإجابة عليه، مع ذكر بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

2. المبحث الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف: وتم فيه التعريف بكتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ومؤلفه عبد الغني المقدسي، وكتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام مؤلفه ابن دقيق العيد.
3. المبحث الثاني: معنى تعليل الأحكام وفوائدها: وتم فيه التعريف بالتعليل وأدلته، وتعريف الحكم وأقسامه، كما بينا فيه فوائد تعليل الأحكام.
4. المبحث الثالث: نماذج من تعليل الأحكام عند ابن دقيق العيد: وتم فيه دراسة مسألتين من كل باب فيما يخص ثلاثة أبواب في الفقه وهي باب فقه العبادات، باب فقه المعاملات، باب فقه الأسرة.
5. الخاتمة: جاء فيها بعض النتائج المتوصل إليها، كما وردت فيها بعض التوصيات.

#### سادسا- الدراسات السابقة في الموضوع:

بعد البحث والاطلاع في مختلف الكتب نجد أنه هناك كثير ممن قام بدراسة كتاب إحكام الأحكام سواء أصوليا أم فقهيًا، وأغلبها عبارة عن دراسات حديثة تتمثل في رسائل جامعية نذكر منها:

1- آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، للباحث: خالد بن محمد العروسي، وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة 1411/1412هـ، كانت هذه الدراسة عبارة عن استخراج للقواعد الأصولية من خلال كلام ابن دقيق العيد.

2- القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد ت: 702هـ من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام -جمعا ودراسة، من إعداد ياسر بن علي بن مسعود آل شويت القحطاني، وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير كلية الشريعة والدراسات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة 1429/1430هـ، وكانت هذه الدراسة عبارة عن استخراج، جمعت هذه الدراسة القواعد والضوابط التي استخدمها ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ثم درست دراسة مفصلة.

3- القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (ت702هـ) - جمعا ودراسة، من إعداد الأزهر بوقطيط، وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير قسم الشريعة بجامعة الجزائر-الخروبة- 2011/2012م، وكانت هذه الدراسة عبارة عن استخراج وجمع القواعد الفقهية عند ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام مع تفعيد هذه القواعد والتمثيل لها من كتاب إحكام الأحكام وغيره، وذكر المستثنيات لها إن وجدت.

**سابعاً- المنهج المتبع في البحث:** اتبعنا في بحثنا المناهج الآتية:

- 1- المنهج الوصفي: عند دراستنا للكتابين.
- 2- المنهج التحليلي: في الوقوف على دراسة المسائل الأصولية.
- 3- المنهج المقارن: مقارنة آراء ابن دقيق العيد بالمذاهب الأخرى.

**ثامناً- المنهجية المتبعة في كتابة البحث:**

- 1- قمنا بعزو الآيات إلى سورها في المتن، وقمنا بتخريج الأحاديث في الحاشية مع الالتزام بذكر درجة الحديث إذا لم يكن في الصحاح.
- 2- قمنا بترجمة الصحابة رواة أحاديث المسائل التي درسناها، أما باقي الأعلام فلم نقوم بترجمتهم ما عدا ابن الأثير والمحقق أحمد شاكر، لأن لهما جهدا كبيرا في إخراج كتاب إحكام الأحكام الذي نحن في صدد دراسته، وقد أخذنا التراجم من مصادر متنوعة من أجل عدم الإتكاء على مصدر واحد.
- 3- وضع الفهارس الفنية المتعارف عليها وهي:

1. فهرس الآيات.
2. فهرس الأحاديث
3. فهرس المصادر والمراجع.
4. فهرس الموضوعات.

اكتفينا بهذه الفهارس لصغر المذكرة.

**تاسعا- الصعوبات:** واجهتنا ككل باحث صعوبات وعوائق عديدة، نذكر منها:

- عدم الخبرة في التعامل مع المجالات العلمية.
- قلة الدراسات القديمة على كتاب إحكام الأحكام، فأغلبها دراسات حديثة.
- أسلوب ابن دقيق العيد الدقيق والقوي في كتابه؛ مما يحدث صعوبة في فهم بعض عباراته.
- صعوبة الحصول على الدراسات الحديثة المتعلقة بموضوعنا لكون حقوق نشرها محفوظة في بعض المواقع.

## الخطة التفصيلية للبحث

### مقدمة

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف

المطلب الأول: تعريف ابن دقيق العيد

المطلب الثاني: التعريف بكتاب إحكام الأحكام

المطلب الثالث: التعريف بكتاب عمدة الأحكام

المبحث الثاني: معني تعليل الأحكام وفوائده

المطلب الأول: تعريف التعليل وأدلته

المطلب الثاني: تعريف الحكم وأقسامه

المطلب الثالث: فوائد تعليل الأحكام

المبحث الثالث: نماذج من تعليل الأحكام عند ابن دقيق العيد

المطلب الأول: نماذج من أحكام العبادات

المطلب الثاني: نماذج من أحكام المعاملات

المطلب الثالث: نماذج من فقه الأسرة

### الخاتمة

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

# المبحث الأول

## التعريف بالمؤلف والمؤلف

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: التعريف بابن دقيق العيد

المطلب الثاني: التعريف بكتاب إحكام الأحكام

المطلب الثالث: التعريف بكتاب عمدة الأحكام

المطلب الأول: التعريف بابن دقيق العيد

سوف نتطرق إلى اسمه ونسبه وذكر بعض شيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية، ثم نذكر وفاته والبعض من مصنفاته.

الفرع الأول: اسمه ونسبه ومولده:

تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة<sup>1</sup>، القشيري المنفلوطي المالكي ثم الشافعي<sup>2</sup>، المعروف بابن دقيق العيد<sup>3</sup> أصل أبيه من منفلوط (بمصر).<sup>4</sup> ولد في شعبان<sup>5</sup>، سنة 625<sup>6</sup>، بناحية ينبع من أرض الحجاز ونشأ بمصر.<sup>7</sup>

الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه

أولاً- من شيوخه: والده مجد الدين والحافظ المنذري وتفقه على عزّ الدين بن عبد السلام<sup>8</sup>، كما روى عن ابن المقير وابن الجميزي وابن رواح.<sup>9</sup> وسمع أيضاً من ابن عبد الدايم<sup>10</sup>، والزكي عبد العظيم<sup>11</sup>، وابن الجميزي وسبط السلفي والحافظ وزكي الدين وأبي البقاء.<sup>12</sup>

<sup>1</sup> طبقات الشافعيين، ابن كثير، ج 1، ص 952.

<sup>2</sup> نزل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، ج 4، ص 68.

<sup>3</sup> -المقفي الكبير، تقي الدين المقرئ، ج 6، ص 196.

<sup>4</sup> -معجم المفسرين، عادل نويهض، ج 2، ص 584.

<sup>5</sup> -طبقات الحفاظ، السيوطي، ص 516.

<sup>6</sup> -التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب القنوجي، ص 454.

<sup>7</sup> -قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الحضرمي، ج 6، ص 11.

<sup>8</sup> -سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة، ج 3، ص 205.

<sup>9</sup> -الرد الوافر، ابن ناصر الدين، ص 59.

<sup>10</sup> -فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، ج 3، ص 443.

<sup>11</sup> -طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله الدمشقي الصالح، ج 4، ص 265.

<sup>12</sup> -تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ج 4، ص 1482.

ثانياً-ومن تلاميذه: الشيخ جمال الدين المزني، والشيخ قُطْب الدين الحلي<sup>1</sup>، وقاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن حيدرة وقاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن إعلان<sup>2</sup>، وقاضي القضاة علاء الدين القونوي وقاضي القضاة علم الدين ابن الاخنائي<sup>3</sup>، الحافظ فتح الدين بن سيد الناس<sup>4</sup>.

### الفرع الثالث: مكانته العلمية:

قال الحافظ قطب الدين الحلبي: كان الشيخ تقي الدين إمام أهل زمانه ومن فاق بالعلم والزهد على أقرانه عارفاً بالمذهبيين إماماً في الأصلين حافظاً متقناً في الحديث وعلومه ويضرب به المثل في ذلك، وكان آية في الحفظ والإتقان والتحري شديد الخوف دائم الذكر لا ينام الليل إلا قليلاً ويقطعه فيما بين مطالعة وتلاوة وذكر وتهجد حتى صار السهر له عادة وأوقاته كلها معمورة لم ير في عصره مثله<sup>5</sup>.

قال ابن حبيب: كان يحقق مذهبي الشافعي ومالك تحقيق عظيم، مع معرفته بمذهبه بين المذاهب، والتفسير، والحديث، والأصلين، والنحو، واللغة، وغيرها من العلوم الدقيقة. انتهت إليه رئاسة العلم، وخضع له الأكابر، وعظمه الملوك وكان وحيد دهره، وفريد عصره في العلوم العقلية والنقلية<sup>6</sup>.

قال الصلاح الكتبي: كان إمام متفنن محدث مجود فقيهاً مدققاً أصولياً أديباً شاعراً نحويًا ذكياً، غواصاً على المعاني مجتهداً، وافر العقل، كثير السكينة، بخيلاً بالكلام، تام الورع، شديد

<sup>1</sup> - طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله الدمشقي الصالح، ج4، ص265.

<sup>2</sup> - الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وآخرون، ج3، ص2268.

<sup>3</sup> - تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ج4، ص1482.

<sup>4</sup> - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين الظاهري الحنفي، ج8، ص208.

<sup>5</sup> - تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ج4، ص1482.

<sup>6</sup> - معجم المفسرين، عادل نويهض، ج2، ص584.

التدين، مدمم السهر، مكبا على المطالعة والجمع، قل أن ترى العيون مثله، وقد كان قهره الوسواس في أمر المياه.<sup>1</sup>

قال أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري الحافظ: لم أر مثله فيمن رأيت، ولا حملت عن أجلّ منه فيما رأيت ورويت، وكان للعلوم جامعاً، وفي فنونها بارعاً، مقدماً في معرفة علل الحديث على أقرانه، منفرداً بهذا الفن النفيس في زمانه، بصيراً بذلك سديد النظر في تلك المسالك، أذكى ألمعية وأزكى لودعية، لا يشق له غبار، ولا يجري معه سواه في مضمار، (إذا قال لم يترك مقالاً لقائل ... مصيب ولم يثن اللسان على هجر)

وكان حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من السنة والكتاب، بلب يسحر الأبواب، وفكر يستفتح له ما يستغلق على غيره من الأبواب، مستعينا على ذلك بما رواه من العلوم، مستبيناً ما هنالك بما حواه من مدارك الفهوم، مبرزاً في العلوم النقلية والعقلية، والمسالك الأثرية والمدارك النظرية.<sup>2</sup>

قال الشيخ تاج الدين السبكي: ولم أر أحداً من أشياخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس المائة السابعة، المشار إليه في الحديث؛ فإنه أستاذ زمانه علماً وديناً.<sup>3</sup>

ويحكى أن ابن عبد السلام كان يقول: ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها، ابن المنير بالإسكندرية، وابن دقيق العيد بقوص.

وقال الذهبي في معجمه: قاضي القضاة بالديار المصرية، وشيخها، وعالمها، الإمام العلامة، الحافظ القدوة الورع، شيخ العصر، كان علامة في المذهبين، عارفاً بالحديث وفنونه، سارت بمصنّفاته الرّكبان، وولي القضاء ثماني سنين.

<sup>1</sup> - التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب القنّوجي، ص 454.

<sup>2</sup> - طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج 9، ص 208.

<sup>3</sup> - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، ج 1، ص 318.

قال عنه السبكي في الطبقات الكبرى: ولم ندرك أحدا من مشايخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبعمائة.

وقال ابن كثير في طبقاته: أحد علماء وقته، بل أجلّهم وأكثرهم، علما، ودينا، وورعا، وتقشفا، ومداومة على العلم في ليله ونهاره، مع كبر السن والشغل بالحكم.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: وفاته ومصنفاته:

له مصنفات نافعة تنبئ بمكانته العلمية استفاد منها من أتى بعده من أهل العلم، أهمها:

- شرح مقدمة المطرزي في أصول الفقه.<sup>2</sup>
- كتاب الإمام بأحاديث الأحكام.<sup>3</sup>
- وجمع الأربعين في الرواية عن رب العالمين
- شرح بعض مختصر ابن الحاجب.<sup>4</sup>
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام
- الإمام في شرح الإمام ويقال إنه لم يتمه.
- تحفة اللبيب في شرح التقريب
- اقتناص السوانح.<sup>5</sup>
- صنف الاقتراح في علوم الحديث.<sup>6</sup>
- و توفي يوم الجمعة<sup>7</sup>، حادى عشر صفر<sup>8</sup>، سنة اثنتين وسبعمائة بالقاهرة.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح العكري الحنبلي، ج8، ص12.

<sup>2</sup> - طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله الدمشقي الصالحي، ج4، ص266.

<sup>3</sup> - تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، ج4، ص1482.

<sup>4</sup> - فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، ج3، ص443.

<sup>5</sup> - الأعلام، الزركلي، ج6، ص283.

<sup>6</sup> - التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب القنوجي، ص454.

<sup>7</sup> - فوات الوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج3، ص442.

<sup>8</sup> - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين الظاهري الحنفي، ج8، ص207.

<sup>9</sup> - سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة، ج3، ص204.

## المطلب الثاني: التعريف بكتاب إحكام الأحكام:

يعد إحكام الأحكام لابن دقيق العيد من الكتب العظيمة التي نالت القدر الكافي من اهتمام العلماء، فله أهمية كبرى فكما يعتبر عمدة الأحكام العمدة في أحاديث الأحكام فإن إحكام الأحكام يعتبر العمدة في شروح هاته الأحاديث، كما اهتم العلماء لدراسته قديما وحديثا ما بين تحقيق وشرح ودراسات معاصرة وقد ذكرنا في هذا المطلب البعض منها فقط.

## الفرع الأول: التعريف بالكتاب:

يعتبر كتاب "عمدة الأحكام عن سيد الأنام صلى الله عليه وسلم" لعبد الغني المقدسي، هو عمدة الفقه، حيث كان كتابه مما يُحفظ ويقتنى، وعني به أهل العلم قديما.

ثم جاء القاضي الوزير، عماد الدين ابن الأثير<sup>1</sup>، فاختر حفظ هذا الكتاب النفيس، واحتاج إلى أن يتفهمه ويتفقه في الاستنباط من أحاديثه، وهو فقه السنة على معناه الصحيح. فلم يجد خيراً من الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد القشيري، فكان من بينهما هذا الشرح النفيس: ابن دقيق العيد يملي، وابن الأثير يكتب ويستملي، حتى خرجت هذه الدرّة المنتقاة<sup>2</sup>، وقد أكد العديد من العلماء على ذلك وشهد به، وقال تاج الدين السبكي (وأملى شرحا على عمدة عبد الغني المقدسي)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن سعيد، القاضي عماد الدين، المعروف بابن الأثير، التنوخي، الحلبي، ولد سنة اثنتين وخمسين وستمائة. وتوفي سنة تسع وتسعين وستمائة، من مصنفاته: شرح كتاب عمدة الأحكام عن الشيخ تقي الدين محمد ابن دقيق العيد، وشرح قصيدة ابن عبدون الرائية التي رثى بها بني الأفتس، وله ديوان خطب، وكتابة جيدة، ونظم ونثر، وصنّف كتابا في صناعة الإنشاء في أربعة أجزاء.

ينظر في ترجمته: أعيان العصر وأعوان النصر (498/1)، الوافي بالوفيات (56/9)، المقفى الكبير (47/2).

<sup>2</sup> - ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 59.

<sup>3</sup> - الضوابط الفقهية في المعاملات المالية عند ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام جمعا توثيقا ودراسة، ناجي بن هيجان بن نجاء العتيبي، ص 44.

ولقد نسب الوزير ابن الأثير هذا الشرح إلى شيخه العلامة ابن دقيق العيد الذي أملاه عليه وسمى الوزير هذا الشرح ب"إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام" وذكر ذلك في مقدمة الشرح فقال: (( فاخترت أن أعلم معاني الأحاديث التي أوردها صاحب العمدة وأسندها إلى الإمامين البخاري ومسلم -رحمهما الله- فلم أجد من علماء الوقت من يعرف هذا الفن إلا واحد عصره، وفريد دهره، واسطة عقد الفضائل، مُلحق الأواخر بالأوائل، الشيخ العالم الفاضل، الورع الزاهد، حجة العلماء، قدوة البلغاء، أشرف الزهاد، بقية السلف، مفتي المسلمين، أبا الفتح، تقي الدين، محمد بن الشيخ الإمام مجد الدين، أبي الحسين علي بن وهب بن مطيع القشيري -رحمه الله-،... فأملى علي من معانيه كل فنّ غريب، وكل معنى بعيد على غيره أن يخطر بباله وهو عليه قريب، فعلمت ما أورده وحمته على منهل فضله، رجاء أن أرد ما ورد،... وسمّيت ما جمعت من فوائده، والتقطه من فرائده ب"إحكام الأحكام، في شرح أحاديث سيد الأنام" ))<sup>1</sup>.

والنسخة التي اعتمدنا عليها في هذا البحث: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد تقي الدين ابن دقيق العيد، والذي أملاه على الوزير عماد الدين ابن الأثير الحلبي، حققها وقدم لها وراجع نصوصها أحمد محمد شاكر<sup>2</sup>، وقد جاءت هذه النسخة في مجلد واحد، ممّا يسّر عليّ عملية البحث والقراءة، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1997م، دار النشر: مكتبة السنة، بالقاهرة، عدد الصفحات: 839 صفحة.

وكذلك من أسباب اختيارنا لهذه النسخة أننا وجدنا معظم الدراسات المعاصرة لهذا الكتاب يعتمدون على هذه النسخة ويثنون عليها.

<sup>1</sup> - القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد جمعا ودراسة، الأزهر بوقريط ، ص21-20.  
<sup>2</sup> - أحمد بن محمد شاكر بن أحمد ابن عبد القادر، من آل أبي علياء، عالم بالحديث والتفسير، مصري، مولده ووفاته في القاهرة، ولد 1309هـ، وتوفي 1377هـ، من مصنفاته: نظام الطلاق في الإسلام، كلمة الحق، الكتاب والسنة، اشتهر بالتحقيق، فحقق الرسالة للشافعي، ومسند الإمام أحمد وغيرهما. ينظر في ترجمته: الأعلام للزركلي(1/253)، وموقع شبكة النصيحة الإسلامية على الشبكة العنكبوتية، من الصفحة الآتية: <http://alnasiha.net/node/136>

الفرع الثاني: منهجه ومميزاته:

أولاً - منهجه:

- 1- يبدأ بذكر الحديث, وقد مشى فيه على ترتيب المؤلف.<sup>1</sup>
- 2- يثني ابن دقيق العيد على ذكر الحديث بذكر ترجمة راوي الحديث, سواء كان من الصحابة أو من غيرهم, من غير فرق بين المشهور وغيره, فقد ترجم لعمر وعلي وعائشة وهم من هم في الشهرة والفضل<sup>2</sup>, وقد يؤخر ترجمة الراوي<sup>3</sup>, كما فعل مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه, إذ أخر ترجمته من الحديث الأول في باب المذي إلى آخر باب المواقيت من كتاب الصلاة.<sup>4</sup>
- 3- يبدأ بعد ذلك بالكلام عن الحديث فيقول (الكلام عليه من وجوه) ثم يعدد هذه الوجوه؛ فيبدأ بشرح غريب الألفاظ إن وجدت في الحديث, ثم يعرض المسائل الأصولية والفقهية من الحديث مع ذكر المذاهب, ووجه الاستدلال لكل مذهب مع ذكر ما ترجح عنده مدعماً بأدلة وأحاديث غير التي وردت في الباب.<sup>5</sup>
- 4- يتعرض في شرحه لكثير من العلوم, كعلوم الحديث والمصطلح, والأصول ومباحثه, والفقه ومسائله, واللغة ومباحثها, وقواعد الفقه, وما يستنبط من الحديث, ومن خلالها تظهر إمامة

<sup>1</sup> - منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام, فؤاد بن يحيى الهاشمي, (منتدى), 12/يناير/2010, <https://feqhweb.com/vb/threads/4764>.

<sup>2</sup> - ينظر: آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث, خالد محمد العروسي عبد القادر, ص28.

<sup>3</sup> - الضوابط الفقهية في فقه الأسرة عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعاً وتوثيقاً ودراسة, عبد المحسن بن ناصر بن محمد السويدان, ص56.

<sup>4</sup> - القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعاً ودراسة, ياسر بن علي بن مسعود آل شويت القحطاني, ص87.

<sup>5</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث, خالد محمد العروسي عبد القادر, ص28.

ابن دقيق العيد في الفقه وأصوله وقواعده، من خلال مناقشاته وإيراداته وإنصافه وتحرره من التقليد المذموم.<sup>1</sup>

5 - راعى ابن دقيق العيد الاختصار عند شرحه لعمدة الأحكام، لذلك لم يكن يستطرد في ذكر المذاهب وأدلتها خشية الإطالة، لذلك يقول في موضع من كتابه بعد أن عرض آراء العلماء في المسألة (وما زاد على ذلك من الكلام على أحاديث آخر والنظر في الأقيسة فليس من شرط هذا الكتاب).<sup>2</sup>

6 - يستطرد أحيانا في بعض الأحاديث، فيكثر من استنباط المسائل والأحكام من بعضها، ويكتفي أحيانا في بعضها بأسطر معدودة.<sup>3</sup>

7- قل بل ندر أن يورد ابن دقيق العيد مسألة أصولية أو فقهية من غير ترجيح لها.<sup>4</sup>

8- يتلافى ابن دقيق العيد ذكر أسماء المتأخرين والمعاصرين عند نقل مذاهبهم مع الإشارة إلى أنه كان كثير النقل عن النووي والقاضي عياض من كتابيهما شرح مسلم والشفار، إلا أنه لم يذكر اسم النووي في كتابه أبدا، أما القاضي عياض فدائما ما يذكره باسمه تصريحاً.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، فؤاد بن يحيى الهاشمي، (منتدى)، 12/يناير/2010، <https://feqhweb.com/vb/threads/4764>.

<sup>2</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص28.

<sup>3</sup> - منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، فؤاد بن يحيى الهاشمي، (منتدى)، 12/يناير/2010، <https://feqhweb.com/vb/threads/4764>.

<sup>4</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص29.

<sup>5</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، المرجع نفسه، ص30،29.

ثانياً - مميزات:

1- ترتيبه: فكما مر معنا أن له منهجا في تناول الحديث وشرحه، ومن شأن هذا المنهج أن يورث ترتيبا في عرض المسائل، يسهل الفهم الاستيعاب.

2- تعظيمه وتقديمه للنص الشرعي: ففي مواضع عديدة يقول: ( فالصواب اتباع النص)، (فالواجب اتباع النص)، (والأولى اتباع النص) ونحو ذلك.<sup>1</sup>

3- الأدب في النقد وتعقب كلام العلماء: لقد كان أسلوبه -رحمه الله- دليلا على شمائله الكريمة، وأخلاقه الفاضلة، التي ظهرت جليلة عند عرضه لكلام بعض أهل العلم من سابقه ومعاصره ممن يخالفونه الرأي في بعض ما ذهب إليه، فهو يعرض للمسألة التي جرى فيها الخلاف عرضا علميا وموضوعيا، دون أن يتعرض لذكر صاحب القول المخالف غالبا، بل إنه يضيف عليه أحيانا بعض الأوصاف الحميدة، إحسانا للرحم التي بينهما، كقوله ( وسها بعض الفضلاء من المتأخرين، فذكر ما ظاهره الخلاف)، (ولما ظهر لبعض الفضلاء من المتأخرين، من المالكيين.....)، (وبلغني عن بعض أهل العصر)، ولا شك في أن مثل هذه الميزة تجعل للكتاب وصاحبه قبولا لدى طلاب العلم.<sup>2</sup>

4- التدليل لمذهب مالك: من المعلوم أن كتب الفقه المالكي المعتمدة كشروح خليل الكثيرة، والحواشي كحاشية الدسوقي وغيره، وقد كان ابن دقيق العيد كثيرا ما ينقل رأي الإمام مالك عند شرحه لحديث الباب ويبين وجه استدلاله، وإن خالف الإمام مالك الحديث بين اعتذاره عن رده للحديث، مما لا يقف عليه الباحث في الكتب المذكورة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الضوابط الفقهية في فقه الأسرة عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا وتوثيقا ودراسة، عبد المحسن بن ناصر بن محمد السويدان، ص 57.

<sup>2</sup> - القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة، ياسر بن علي بن مسعود آل شويّه القحطاني، ص 91، 92.

<sup>3</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 31.

5- تمحيصه لما ينقل من كلام العلماء: لم يكن ابن دقيق العيد رحمه الله مجرد ناقل لأقوال العلماء دون أن يكون له فيها رأي أو توجيه، بل كان يستدرك على صاحب العمدة ذكره لبعض الأحاديث مما انفرد به أحد الشيخين عن الآخر، وهو ما يخالف منهجه الذي نصعليه في أول كتابه.

وكان يورد أقوال العلماء ثم يفندها ليطمئن أنها على نسق قويم من حيث جهة الورد والدلالة.<sup>1</sup>

6- جزالة ألفاظه ودقة عباراته: امتاز أسلوب ابن دقيق العيد في شرحه للعمدة بوضوح العبارة، مع قلة الألفاظ، مما يعكس رسوخه في الشريعة وعلوم العربية، ولا شك أن هذه صفة المحققين من أهل العلم، فليست العبرة بتسويد الصفحات وكثرة النقولات، وقد كان دقيقاً في عباراته، ومجانبا التوسع والإطالة، ومراعيا الاختصار، فلم يكن يستطرده ويرخي لقلمه العنان وإنما كان يذكر ما يناسب المقام.<sup>2</sup>

7- الحيدة والموضوعية: وهي من أعظم مميزات هذا الكتاب، فإذا عرض ابن دقيق العيد المسألة جعل الحق مذهبه، وخلع رداء التقليد والتعصب ومع أنه كان ينتسب إلى مذهبي الإمامين مالك والشافعي، إلا أنه كثيرا ما كان يرجح خلاف ما ذهب إليه الإمامان، بل قد يرجع خلاف ما اختاره الجمهور إذا رأى الحق فيه.<sup>3</sup>

8- الحرص على إفادة طالب العلم وتفهمه: لقد تجلت عبارات لابن دقيق العيد تدل على حرصه على إفهام القارئ ونفعه، وهذه صفة العلماء الربانيين في كل زمان ومكان، فهي تجعل الطلاب يقبلون بكليتهم على شيخهم ويحرصون على التلقي عنه، ومما يُذكر في هذا المقام ما

<sup>1</sup> - الضوابط الفقهية في فقه الأسرة عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا وتوثيقا ودراسة، عبد المحسن بن ناصر بن محمد السويدان، ص58.

<sup>2</sup> - القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة، ياسر بن علي بن مسعود آل شويّ القحطاني، ص97.

<sup>3</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، إشراف حسين خلف الجبوري، ص32.

قاله ابن رشيد حين لقيه أول مرة، فكان مما قاله: (لقيته أول يوم رأيته بالمدرسة الصالحية، دخلها لحاجة عرضت له، فسلمت عليه وهو قائم، وقد حف به جمع من طلاب العلم).<sup>1</sup>

9- كثرة إيراده للمسائل والقواعد الأصولية: إن الناظر في كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد يجد أنه قد احتوى كمًا هائلًا من القواعد الأصولية، حتى أصبح الكتاب بكل جدارة كتاب تخريج للفروع على الأصول، ومجال رحب للتطبيق على السنة النبوية، حتى إنه لينمي لدى طالب العلم ملكة استنباط الأحكام الشرعية من النصوص، وذلك لكثرة ما يربط -رحمه الله- بين الحكم والمأخذ الأصولي، كما أنه يحرص رحمه الله على الترجيح وذكر اختياره فيما يعرض من مسائل.<sup>2</sup>

10- يُعني بذكر مذهبي الشافعية والمالكية في شرحه عناية خاصّة، ولا يغفل بقية المذاهب.<sup>3</sup>

الفرع الثالث: مكانة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

أولاً- المكانة العلمية للكتاب:

إذا كان كتاب الحافظ المقدسي هو (عمدة الأحكام) فإن كتاب إحكام الأحكام هو عمدة الشروح بلا ريب إذ صار عمدة لأغلب شروح الحديث بعده<sup>4</sup>، فقد كان شراح الحديث ينقلون عن الإمام ويستدلون برأيه مثل: الإمام ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري، والحافظ العراقي في كتابه طرح الشريب والشوكاني في نيل الأوطار وغيرهم الكثير.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعًا ودراسة، ياسر بن علي بن مسعود آل شويّه القحطاني، ص 98.

<sup>2</sup> - الضوابط الفقهية في فقه الأسرة عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعًا وتوثيقًا ودراسة، عبد المحسن بن ناصر بن محمد السويدان، ص 58.

<sup>3</sup> - منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، فؤاد بن يحيى الهاشمي، (منتدى)، 12/يناير/2010، <https://feqhweb.com/vb/threads/4764>.

<sup>4</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 31.

<sup>5</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص 422.

والكتاب بما حواه من تحريرات أصولية، وتحقيقات فقهية صار أيضا عمدة للفقهاء والأصوليين، فنقلوا آراءه وتحقيقاته لأهميتها وعظيم شأنها ومما نقل عنه الآسنوي في نهاية السؤل وابن النجار في شرح الكوكب، وصاحب مواهب الجليل.<sup>1</sup>

وكان عظيم النفع والإفادة، فريدا في كثير من أصوله وجوانبه، وليس قاصرا على موضوع واحد بل شامل لمسائل شتى، فليس هو شرح فقه مجرد، ولا حديثي بحت، ولا لغوي محض، ولا أصولي فقط، بل هو جامع كل هذا وزيادة، مما يدل على علو كعب مؤلفه.

ومما يظهر أيضا من الكتاب جمال تنظيمه وترتيبه وتعميده وشموله، ومع كل هذا فعبارته قصيرة مختصرة، وهو كتاب يفتح للقارئ آفاقا واسعة للتفكير ويمكن أن يستخرج من شرحه المبادئ الأساسية للتعامل الفقه مع السنة النبوية، وكيفية شرحها واستنباط الأحكام الفقهية منها حسب الموازين العلمية الدقيقة.<sup>2</sup>

#### ثانيا- ثناء العلماء عليه:

- قال ابن الأثير وهو الذي استملى الشرح من ابن دقيق: ( فأملى علي من معانيه كل فن غريب، وكل معنى بعيد على غيره أن يخطر بباله، وهو عليه قريب).<sup>3</sup>

- الأدفوي، حيث قال: ( لو لم يكن له إلا ما أملاه على العمدة، لكان عمدة في الشهادة على بفضل، والحكم بعلو منزلته في العلم ونبله).<sup>4</sup>

- وقال ابن فرحون: ( شرح العمدة في الأحكام، أملاه إملاء على ابن الأثير، أبان فيه عن علم واسع، وذهن ثاقب، ورسوخ في العلم).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص31.

<sup>2</sup> - الضوابط الفقهية عند ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام من أول كتاب القصاص إلى نهاية كتاب القضاء جمعا توثيقا ودراسة، إبراهيم بن محمد بن علي العتيبي، ص48.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص49.

<sup>4</sup> - الضوابط الفقهية عند ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام من أول كتاب القصاص إلى نهاية كتاب القضاء جمعا توثيقا ودراسة، نفس المرجع السابق، ص49.

<sup>5</sup> - الضوابط الفقهية في فقه الأسرة عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا وتوثيقا ودراسة، عبد المحسن بن ناصر بن محمد السويدان، ص59.

- وقال ابن قاضي شهبة في وصفه ( وهو الكتاب الكبير العظيم الشأن)<sup>1</sup>
- وقال ابن عثيمين: ( أذكر في زمن الطلب أني كنت أتبع شرح ابن دقيق العيد على عمدة الأحكام, لأن هذا الشرح من أعظم الشروح في مسألة الرجوع إلى القواعد الأصولية, ... وهو في الحقيقة من جهة القواعد الأصولية والفقهية يعتبر مرجعا).<sup>2</sup>

#### الفرع الرابع: الدراسات التي خدمت الكتاب:

##### أولا - طبعاته:

- حضي كتاب إحكام الأحكام بعناية من قبل العلماء, قديما وحديثا من جهة خدمته بإخراج نصه محققا, وتعليقا عليه, وقد طبعت عدة طبعات منها:
- 1- طباعته قديما في الهند, غير أن هذه الطبعة قد ملئت أغلطا كثيرة, لكنها حازت السبق في إخراج الكتاب إلى الوجود.
  - 2- طبع بعناية الشيخ محمد منير الدمشقي في مصر سنة (1342هـ), ولم يعن بتصحيحه العناية الواجبة, فكانت الأغلطا كثيرة, ولعل عذره أنه اعتمد مطبوعة الهند وحدها.
  - 3- قام بطبعه وتصحيحه الشيخ محمد حامد الفقي, والشيخ أحمد شاکر رحمهما الله, وأصبحت هذه الطبعة هي المتداولة بين طلاب العلم, وتقع في مجلدين, إلا أنها لم تسلم من الأخطاء المطبعية كسابقتيها.<sup>3</sup>
  - 4- طبع بتحقيق عبد القادر حسونة, سنة (1417هـ), في دار الفكر ببيروت.

<sup>1</sup> - الضوابط الفقهية في المعاملات المالية عند ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام جمعا توثيقا ودراسة, ناجي بن هيجان بن نجاء العتيبي, ص 40.

<sup>2</sup> - القواعد و الضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام, جمعا ودراسة, ياسر بن علي بن مسعود آل شوّيه القحطاني, ص 101, 100.

<sup>3</sup> - الضوابط الفقهية في فقه الأسرة عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا وتوثيقا ودراسة, عبد المحسن بن ناصر بن محمد السويديان, ص 60.

5- طبع بعناية حسن أحمد إسبر، سنة (1423هـ)، وهي طبعة جيدة من حيث العناية بالنص، غير أنه وقع فيها بعض التصحيفات.<sup>1</sup>

6- آخر طبعة لإحكام الأحكام قد طبعت في أربع رسائل ماجستير أخذت من كلية الحديث من جامعة إسلامية، قسمت إلى جزأين:

الجزء الأول من المجلد الأول من تحقيق عبد المجيد بن خليل العمري

والجزء الثاني من المجلد الأول من تحقيق أمهه الحسن آية الله

والجزء الثاني من المجلد الثاني تحقيق يونس الوالدي

والجزء الثاني من المجلد الثالث تحقيق أحمد عبد الرحمان حيفو

من تمويل سعد منصور يوسف الخلافي،

وكل هذه الأجزاء من إصدار أسفار.<sup>2</sup>

ثانياً- شروحه:

### 1- الشروح المكتوبة:

1- حاشية العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني -رحمه الله- على الكتاب، وهي: العدة على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، وقد طبعت في أربعة مجلدات، بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1379هـ، وقام بتحقيقها والتعليق عليها الشيخ علي بن محمد الهندي، وقدم لها وأخرجها الشيخ محب الدين الخطيب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، جمعا ودراسة، ياسر بن علي بن مسعود آل شويته القحطاني، ص 102-103.

<sup>2</sup> - ينظر: إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام-إبن دقيق العيد- مركز أسفار، موضوع في شكل فيديو حملته يوم: 11-05-2022م، في الساعة: 08:43، من موقع "كتب الخزانة" على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3tc3Bzz>

<sup>3</sup> - الضوابط الفقهية في فقه الأسرة عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا وتوثيقا ودراسة، عبد المحسن بن ناصر بن محمد السويدان، ص 60.

2- حاشية لشمس الدين السخاوي، أسماها: القول المفيد في إيضاح شرح العمدة لابن دقيق العيد.<sup>1</sup>

## 2- الشروح السمعية:

- شرح كتاب إحكام الأحكام لأحمد بن عمر الحازمي.<sup>2</sup>
- شرح كتاب إحكام الأحكام محمد مصطفى عبد القادر.<sup>3</sup>
- شرح كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام عمر عبد العزيز.<sup>4</sup>
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد الشيخ رشدي القلم.<sup>5</sup>
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لأحمد بن علي العدوي.<sup>6</sup>
- شرح إحكام الأحكام لابن دقيق العيد على عمدة الأحكام صالح آل الشيخ.<sup>7</sup>
- التعليق على كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد كتاب الطهارة وكتاب الصلاة باب المواقيت لعبدالمحسن الزامل.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، جمعا ودراسة، ياسر بن علي بن مسعود آل شوّيه القحطاني، ص 103, 104.

<sup>2</sup> - شرح كتاب إحكام الأحكام، أحمد بن عمر الحازمي، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة 02:30 من موقع "الشيخ نفسه" على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي: <http://www.alhazme.net>

<sup>3</sup> - شرح كتاب إحكام الأحكام، محمد مصطفى عبد القادر، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة 02:49 من موقع "يجي تلّب" على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3M82TKf>

<sup>4</sup> - شرح كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، عمر عبد العزيز، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة 20:36 من موقع "أزهر تي في" على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3t6kaN1>

<sup>5</sup> - شرح إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، خالد حمودة، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة 03:03، من موقع "العلم والعلماء"، من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3x7YuCF>

<sup>6</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، أحمد بن علي العدوي، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة 03:06 من موقع "طالب العلم"، من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3M9Q4PJ>

<sup>7</sup> - شرح إحكام الأحكام لابن دقيق العيد على عمدة الأحكام، صالح آل الشيخ، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة 06:56 من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3alRWYs>

<sup>8</sup> - التعليق على كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، عبد المحسن الزامل، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة 03:16 من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3x9r1bh>

ثالثاً- الدراسات الجامعية المعاصرة:

- رسالة ماجستير بعنوان: آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام, وأثر ذلك في استنباط أحكام الفروع الفقهية من الحديث, خالد محمد عبد القادر العروسي, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, 1411هـ - 1412هـ.
- رسالة ماجستير بعنوان: آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام, محمد بو زيان, جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.<sup>1</sup>
- رسالة ماجستير بعنوان: القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام؛ جمعاً ودراسة، ياسر بن علي بن مسعود آل شويه القحطاني, إشراف عبد الله بن حمد بن ناصر الغطيميل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1429هـ\_1430هـ.
- رسالة ماجستير بعنوان: القواعد والضوابط الفقهية عند ابن دقيق العيد -رحمه الله- في مسائل العبادات من كتابه إحكام الأحكام، منار محمد حمدان، إشراف محمد عواد سكر، الجامعة الأردنية، عمان، 2007م.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام, جمعاً ودراسة, ياسر بن علي بن مسعود آل شويه القحطاني, ص104.

<sup>2</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام، أماني جوهر ومحمد خالد منصور (مقال)، ص422.

### المطلب الثالث: التعريف بكتاب عمدة الأحكام

تتميز أحاديث كتاب عمدة الأحكام أنها متفق عليها بين البخاري ومسلم مما جعل هذا الكتاب من أصح كتب أحاديث الأحكام.

**الفرع الأول: اسمه وسبب تأليفه:**

**أولاً - اسمه:**

عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم<sup>1</sup>, والنسخة التي بين أيدينا لدار الآثار، الطبعة الأولى: بتاريخ 1423هـ / 2002م، والطبعة الثانية: بتاريخ 1423هـ - 2003م، وعدد صفحاته 282 صفحة، جمع فيه 430 حديثاً مما صح على النبي صلى الله عليه وسلم.

**ثانياً - سبب تأليفه:**

يقول المؤلف عن سبب تأليفه: إن بعض إخواني سألني اختصار جملة في أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، فأجبتهم إلى سؤاله رجاء المنفعة به.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: مضمونه:**

إن كتاب "عمدة الأحكام من كلام خير الأنام" للحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله، مما عم خيره. وكثر بين أهل العلم نفعه، لما تميز به الكتاب بأمرين هامين.

**أولاً - الأمر الأول:** صحة الأحاديث الواردة فيه، حيث اشترط مصنفه الاقتصار على ما اتفق عليه الشيخان رحمهما الله.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، عبد الغني المقدسي، ص 4.

<sup>2</sup> - عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، عبد الغني المقدسي، ص 6.

<sup>3</sup> - نظرات في كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، عمر عبد العزيز، (مقال).

وهذا في الجملة لا في الجميع, لأن فيه ما لم يتفقا عليه, لكنه قليل جدا ونادر, ثم إن المؤلف يسوق الحديث أحيانا بلفظ البخاري, وأحيانا بلفظ مسلم, ويأتي أحيانا بسياق من روايات متفرقة, وكأنه رحمه الله يراعي المعنى والتوسع في سياق اللفظ مع الاختصار وعذره في ذلك, أنه لم يكن يسوق لفظ طريق معين من الأسانيد حتى يتقيد به من غير تغيير ولا زيادة.<sup>1</sup>

**ثانيا- الأمر الثاني:** اختصاره وشموله لجميع كتب الفقه<sup>2</sup>, وبوبه تبويبا فقهيا من أول كتاب الطهارة إلى آخر كتاب العتق, مستوعبا فيه كل الكتب الفقهية, فجاء مرتبا كالاتي<sup>3</sup>:

- 1- المقدمة
- 2- كتاب الطهارة
- 3- كتاب الصلاة
- 4- كتاب الزكاة
- 5- كتاب الصيام
- 6- كتاب الحج
- 7- كتاب البيوع
- 8- كتاب الوصايا
- 9- كتاب الفرائض
- 10- كتاب النكاح
- 11- كتاب النكاح
- 12- كتاب الطلاق
- 13- كتاب اللعان

<sup>1</sup> - تنبيه الأفهام شرح عمدة الأحكام, ابن عثيمين, ص6.

<sup>2</sup> - نظرات في كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام, عمر عبد العزيز, (مقال).

<sup>3</sup> - تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام, شمس الدين مرزوق التلمساني, ص73.

14- كتاب الرضاع

15- كتاب القصاص

16- كتاب الحدود

17- كتاب الأيمان والنذور

18- كتاب الأطعمة

19- كتاب الأشربة

20- كتاب اللباس

21- كتاب الجهاد

22- كتاب العتق

### الفرع الثالث: المكانة العلمية للكتاب:

يعتبر كتاب العمدة في الأحكام من كلام خير الأنام، عليه الصلاة والسلام، مما اتفق عليه الشيخان، للإمام الحافظ الكبير تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، من بين تلك الكتب المعتمدة في الإسلام، التي اشتملت على جملة من الأحاديث النبوية التي ترجع أصول الأحكام إليها، ويعتمد علماء الإسلام عليها، «وقد طار كتابه في الخافقين ذكره، وذاع بين الأئمة نشره، واعتنى الناس بحفظه وتفهمه، وأكثروا على تعليمه وتعلمه، لا جرم اعتنى الأئمة بشرحه، وانتدبوا لإبراز معانيه عن سهام قدحه»<sup>1</sup>.

فكان قريبا لطالب العلم المبتدئ والمتوسط، ثم يستغني عنه المنتهي والمتبحر، وهذا هو المعنى الصحيح للاختصار والإيجاز والإقتصار على بعض أصول العلم واضحة بينة حتى إذا أتقنها طالب العلم إنتقل إلى كتب أوسع، فيها علم أكثر وتفصيل أوسع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ينظر: رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تاج الدين الفاكهاني، ج1، ص 5،6.

<sup>2</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص7-8.

الفرع الرابع: شروح الكتاب:

بلغت شروح الكتاب العشرات ما بين مختصر ومتوسط وموسع. ومنها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط، ومنها ما هو مفقود، وكذلك هناك شروح سمعية وهي كثيرة جداً، كما وجدت شرحين باللغة الأجنبية، وهذه الشروح منها ما هو مكتمل ومنها ما شرح جزء من الكتاب فقط لذلك سأذكر البعض منهم:

فمن الشروح المطبوعة التي وجدت:

- 1- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد(ت:702هـ)<sup>1</sup>.
- 2- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام لابن العطار الشافعي(ت:724هـ)<sup>2</sup>.
- 3- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام لتاج الدين الفاكهاني(ت:734هـ)<sup>3</sup>.
- 4- تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام لمحمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني (ت:781هـ)<sup>4</sup>. (رسالة دكتوراء) .
- 5- الإمام بشرح عمدة الأحكام لإسماعيل الأنصاري(ت:1417هـ)<sup>5</sup>.
- 6- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام لشمس الدين السفاريني(ت:1188هـ)<sup>6</sup>.
- 7- تيسير العلام شرح عمدة الأحكام لعبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام<sup>7</sup>.
- 8- تأسيس الأحكام على ما صح عن خير الأنام بشرح أحاديث عمدة الأحكام لأحمد بن يحيى النجمي<sup>8</sup>.
- 9- التعليقات على عمدة الأحكام لعبد الرحمن بن ناصر السعدي<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 10، ص 11.

<sup>2</sup> - العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، ابن العطار، ج 1، ص 40.

<sup>3</sup> - رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تاج الدين الفاكهاني، ج 1، ص 7.

<sup>4</sup> - تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام لمحمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني، ج 1، ص 11.

<sup>5</sup> - الإمام بشرح عمدة الأحكام، إسماعيل الأنصاري، ج 1، ص 3.

<sup>6</sup> - كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، شمس الدين السفاريني الحنبلي، ج 1، ص 6.

<sup>7</sup> - تيسير العلام شرح عمدة الأحكام لعبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، ج 1، ص 3.

<sup>8</sup> - تأسيس الأحكام على ما صح عن خير الأنام بشرح أحاديث عمدة الأحكام لأحمد بن يحيى النجمي، ج 1، ص 6.

<sup>9</sup> - التعليقات على عمدة الأحكام، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ص 3.

- 10- شرح عمدة الأحكام من أمالي العلامة عبد الرحمان بن ناصر السعدي تقديم عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل<sup>1</sup>.
- 11- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن (ت:804)<sup>2</sup>.
- 12- شرح عمدة الأحكام لسعد الشثري<sup>3</sup>.
- 13- خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام لفيصل بن عبد العزيز آل مبارك (ت:1376هـ)<sup>4</sup>.

ومن الشروح الصوتية نذكر:

- 1- شرح عمدة الأحكام لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر<sup>5</sup>.
- 2- شرح عمدة الأحكام لخالد إسماعيل<sup>6</sup>.
- 3- شرح عمدة الأحكام لعمر بن عبد الله بن محمد المقبل<sup>7</sup>.
- 4- شرح عمدة الأحكام لعبد السلام الشويعر<sup>8</sup>.
- 5- شرح عمدة الأحكام لمحمد بن أحمد باجابر<sup>9</sup>.

---

<sup>1</sup> - شرح عمدة الأحكام من أمالي العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي, تقديم عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل

<sup>2</sup> -الإعلام بفوائد عمدة الأحكام لابن الملقن, ج1, ص39.

<sup>3</sup> -ينظر: شرح عمدة الأحكام لسعد الشثري, ص6.

<sup>4</sup> - خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام, فيصل بن عبد العزيز آل مبارك, ص7 .

<sup>5</sup> -شرح عمدة الاحكام, عبد الرزاق البدر, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 4:27, من موقع الشيخ نفسه, على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3PVuiC5>.

<sup>6</sup> - شرح عمدة الاحكام, خالد اسماعيل, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 9:54, من موقع دروس الإمارات, على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3zd0USa> .

<sup>7</sup> - شرح عمدة الاحكام, محمد مقبل, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 7:58, من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3ze2XFC> .

<sup>8</sup> - شرح عمدة الأحكام,عبد السلام الشويعر, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 7:59, من موقع تجريبي, على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3t8xDE4> .

<sup>9</sup> - شرح عمدة الأحكام, محمد بن أحمد باجابر, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 9:55, من موقع الفقه في الدين, على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3M9vHBZ> .

- 6- شرح عمدة الأحكام لنادر وادي<sup>1</sup>.
- 7- شرح عمدة الأحكام لعبد الله بن غلفيص<sup>2</sup>.
- 8- شرح كتاب عمدة الأحكام لعبد بن عبد الله الحميدي<sup>3</sup>.
- 9- شرح عمدة الأحكام لمحمد نبيه<sup>4</sup>.
- 10- شرح عمدة الأحكام لخالد الفليج<sup>5</sup>.
- 11- شرح عمدة الأحكام لعبد المحسن بن حمد العباد البدر<sup>6</sup>.
- 12- شرح عمدة الأحكام لعبد الكريم خضير<sup>7</sup>.
- 13- شرح عمدة الأحكام لمحمد بن عبد الكريم الإسحاق<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - شرح عمدة الأحكام, نادر وادي , أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 10:00, من موقع الشيخ نفسه, من الرابط الآتي: <https://www.youtube.com/c/drnaderwadi/playlists>

<sup>2</sup> - شرح عمدة الأحكام, عبد الله بن غلفيص, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 10:10, من موقع قناة الشيخ محمد بن مبارك الشراقي على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: [https://www.youtube.com/watch?v=d\\_6W9Xxswdk](https://www.youtube.com/watch?v=d_6W9Xxswdk)

<sup>3</sup> - شرح عمدة الأحكام, عبدة بن عبد الله الحميد, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 10:30, من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3zbGLvy>

<sup>4</sup> - شرح عمدة الأحكام, محمد نبيه, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 10:35, من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3GHl3Bt>

<sup>5</sup> - شرح عمدة الأحكام, خالد الفليج, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 11:00, من موقع قناة الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3NKjODO>

<sup>6</sup> - شرح عمدة الأحكام, عبد المحسن بن حمد العباد البدر, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 14:00, من الرابط الآتي: <https://islamhouse.com/ar/audios/2769586>

<sup>7</sup> - شرح عمدة الأحكام, عبد الكريم خضير, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 14:15, من موقع الفقه في الدين على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3t9APiX>

<sup>8</sup> - شرح عمدة الأحكام, محمد بن عبد الكريم الإسحاق, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 14:20, من موقع على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3m4Boql>

# المبحث الثاني

## معنى تعليل الأحكام وفوائده

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: تعريف التعليل وأدلته

المطلب الثاني: تعريف الحكم وأقسامه

المطلب الثالث: فوائد تعليل الأحكام

## المطلب الأول: تعريف التعليل وأدلته

التعليل هو أداة الربط بين الحكم وأدلته، مما أدى إلى الجمع بين علم الأصول والفروع الفقهية.

### الفرع الأول: تعريف التعليل:

أولاً - لغة:

علل: العَلُّ والعَلَلُ: الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ، وَقِيلَ: الشُّرْبُ بَعْدَ الشُّرْبِ تِبَاعاً، يُقَالُ: عَلَّلَ بَعْدَ نَهْلٍ. وَعَلَّهُ يَعْطُهُ وَيَعْطُهُ إِذَا سَقَاهُ السَّقِيَّةَ الثَّانِيَةَ، وَعَلَّ بِنَفْسِهِ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى. وَعَلَّ يَعْطُ وَيَعْطُ عَلًّا وَعَلَلًا، وَعَلَّتِ الْإِبِلُ تَعَلُّ وَتَعَلُّ إِذَا شَرِبَتِ الشَّرْبَةَ الثَّانِيَةَ.<sup>1</sup>

وَعَلَّ هُوَ يَعْطُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ إِذَا شَرِبَ<sup>2</sup>، وَعَلَّهُ ضَرْبًا: تَابَعُ عَلَيْهِ الضَّرْبَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى<sup>3</sup>، وَالْعَلَّةُ مِنَ الْإِعْتِلَالِ جَاءَ بَعْلَةً وَجَمَعَهَا الْعِلَلُ.<sup>4</sup>

وَطَعَامٌ قَدْ عَلَّ مِنْهُ: أُكِلَ مِنْهُ، وَالْعَلَّةُ: الضَّرْبَةُ، وَبَنُو الْعَلَّاتِ: بَنُو أُمَّهَاتٍ شَتَّى مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ الَّتِي تَزَوَّجَهَا عَلَّى أَوْلَى قَدْ كَانَتْ قَبْلَهَا نَاهِلًا، ثُمَّ عَلَّ مِنْ هَذِهِ، وَقَوْلُهُمْ: عَلَى عِلَّاتِهِ، أَيِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.<sup>5</sup>

علل نفسه ب: شغل نفسه وألهاها بالأمانى، علل الحديث: قال إنه غير صحيح، ضد صحح.<sup>6</sup>

والتعليل عند أهل المناظرة تبيين علة الشيء وما يستدل به من العلة على المغلُول

<sup>1</sup> - لسان العرب، ابن منظور، ج 11، ص 467.

<sup>2</sup> - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي ثم الحنبلي، ج 2، ص 426.

<sup>3</sup> - معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار، ج 2، ص 1540.

<sup>4</sup> - جمهرة اللغة، أبو بكر محمد الأزدي، ج 1، ص 156.

<sup>5</sup> - القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص 1035.

<sup>6</sup> - تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دوزي، ج 7، ص 276.

والعلة: المَرَضُ الشاغل<sup>1</sup>، وَتَعَلَّلَ بالأمرِ أي تَشَاغَلَ<sup>2</sup>، والعلافة: بقية اللبن وغيره، والعلة: الذي يزور النساء. والفرد الضخم. والمسِن الصغير الجسم من الرجال. والضعيف من مرض.<sup>3</sup>

### ثانياً- اصطلاحاً:

تبيين علة الشيء، وما يستدل به من العلة على المعلول، ويسمى البرهان اللّمي. ويتم التعليل بانتزاع أوصاف تؤذن بها الألفاظ، يمكن أن تجعل تلك الأوصاف باعثاً على التشريع. فتقاس فروع كثيرة على مورد اللفظ منها، باعتقاد اشتغال تلك الفروع كلها على الوصف الذي اعتقدوا أنه مرادٌ من لفظ الشارع. وهو الوصف المسمى بالعلة.

قال الأصوليون: التعليل إثبات العلل للأحكام الشرعية، لأن الأحكام لم تصدر عن الشارع عبثاً ولا تحكماً، وإنما اقتضتها حكّم وغايات هي المصالح. ويكون بيان علة الأحكام بالاجتهاد في استخراجها اعتماداً على الأدلة والمسالك الموصلة إليها.<sup>4</sup>

### ثالثاً- تعريف العلة وعلاقتها بما يقاربها من المصطلحات

#### 1- العلة اصطلاحاً: عرفت بعدة تعريفات منها:

- 1- أنها أحد أركان القياس<sup>5</sup>، فلا يصح بدونها؛ لأنها الجامعة بين الأصل والفرع.<sup>6</sup>
- 2- أنها وصف ظاهر منضبط<sup>7</sup>، دل الدليل على كونه مناطاً للحكم.<sup>8</sup>
- 3- أنها الوصف المعرف للحكم.<sup>9</sup>
- 4- أنها المعنى الجالب للحكم.<sup>10</sup>

<sup>1</sup> - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج2، ص623.

<sup>2</sup> - تاج العروس، مرتضى الزبيدي، ج30، ص44.

<sup>3</sup> - المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد، ج1، ص4.

<sup>4</sup> - مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، ج2، ص30.

<sup>5</sup> معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني، ص194.

<sup>6</sup> إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني اليمني، ج2، ص109.

<sup>7</sup> أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، عياض بن نامي السلمي، ص146.

<sup>8</sup> المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، أبو المنذر المنياوي، ص212.

<sup>9</sup> المُهَدَّبُ في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم النملة، ج5، ص2016.

<sup>10</sup> العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، ج1، ص175.

الفرع الثاني: أدلة التعليل:<sup>1</sup>

أولاً- من القرآن الكريم:

1- التنصيص على حكمة إنزال القرآن وبعثة الرسل، وبيان الأحكام والشرائع، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمٌ﴾ [الإسراء:09]، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [النساء: 165].

2- قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: 90].

3- قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 183]؛ فقد علل الصوم لتحصيل التقوى والوقاية من الآثام والعيوب الصحية والنفسية. وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ فَأَعْتَزِلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: 222]؛ فقد علل وجوب الاعتزال لكونه أذى وإذابة.

ثانياً- من السنة النبوية:

1- التنصيص على كثير من المقاصد الجزئية والحكم الخاصة، ومثل: قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الاستئذان من أجل البصر»<sup>2</sup> قد شُرع الاستئذان، وعلل بصيانة عورات الناس وأعراضهم، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم عن الهرة: «إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي، ص 46، 45.

<sup>2</sup> - أخرجه البخاري، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان من أجل البصر، حديث رقم: 6241، ج 8، ص 54.

<sup>3</sup> - أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب سؤر الهرة، حديث رقم: 75، ج 1، ص 56.

وقال الألباني: حديث حسن صحيح.

2- إقرار النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة في إجرائهم القياس، وعملهم بمقصود النصوص ومرادتها، ومثال ذلك: حديث بني قريظة «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»<sup>1</sup>؛ فمنهم من فهم أن الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله ذلك، قد حث الصحابة على الإسراع لإدراك بني قريظة، وليس المراد بالضرورة ألا يُصلي العصر إلى عند الوصول، أما البعض الآخر فقد فهم من الحديث لزوم الصلاة بعد الوصول، وقد أقر النبي كلا من الفريقين.

### ثالثا- من الإجماع:

دل الإجماع واتفاق العلماء والمجتهدين على كون الشريعة مشروعة لمصالح العباد، بلطف من الله وتَفَضُّل وإحسان، كما يقول أهل السنة والسلف، وليس بطريق الوجوب كما يقوله المعتزلة.

### رابعا- من العقل والواقع:

شواهد العقل والحسن والواقع تدل على أن الأحكام مشروعة لمصالح الناس؛ إذ بقاء الشريعة صالحة لكل زمان ومكان، مطبقة في كافة الأمصار؛ دليل على انطوائها على مقاصدها وعلى مصالح الناس؛ إذ لو لم تكن كذلك لتركها الناس وجفوها؛ بل يلاحظ على سبيل القطع أنها مستجيبة لفطرتهم السليمة وعقولهم السويّة، وحاجياتهم المعقولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب، ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم، حديث رقم: 4119، ج5، ص112.

<sup>2</sup> - علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي، ص47، 48.

المطلب الثاني: تعريف الحكم وأقسامه

الحكم هو الأداة الرابطة بين تأصيل المسألة وتطبيقها على الفروع، وهو أقسام.

الفرع الأول: تعريف الحكم

أولاً - لغة:

حكم الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم، وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها، يقال حكمت الدابة وأحكمتها، ويقال: حكمت السفينة وأحكمتها، إذا أخذت على يديه.<sup>1</sup>

حكم عليه: أخضعه وقهره واستولى عليه، وحكم: ألصق كتفي على الأرض في لعبة المصارعة. ويقال: حكم فيه، وحكم الوقت: حان الوقت، وحكمة عارضة: وقع له حادث، وحكّمه: أعطاه الحق في أن يتمنى ويختار ما يشاء، وحكّم: علّم، أرشد، وحكّم له: خصّص له، وأحكّم: أتقن فهم الكتاب، وأحكّم عليه علماً: أتقن بالدراسة عليه العلم.<sup>2</sup>

الحكم: مصدر قولك حكم بينهم يحكم أي قضى، وحكم له وحكم عليه، والحكم أيضاً: الحكمة من العلم، والحكيم: العالم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - معجم مقاييس اللغة، للرازي، ج2، ص92.

<sup>2</sup> - تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزي، ج3، ص257.

<sup>3</sup> - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الفارابي، ج5، ص1901.

ثانياً- اصطلاحاً:

الحكم خطاب الله القديم المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير<sup>1</sup> أو الوضع.<sup>2</sup>

الفرع الثاني: أقسام الحكم:

وهي خمسة أقسام: واجب، ومندوب، ومباح، ومكروه، ومحظور.

وجه هذه القسمة: أن خطاب الشرع إما أن يرد باقتضاء الفعل أو الترك أو التخيير بينهما، فالذي يرد باقتضاء الفعل أمر، فإن اقترن به إشعار بعدم العقاب على الترك فهو ندب، وإلا فيكون إيجاباً. والذي يرد باقتضاء الترك نهي، فإن أشعر بعدم العقاب على الفعل فكراهة، وإلا فحظر.<sup>3</sup>

المطلب الثالث: فوائد تعليل الأحكام الشرعية

لتعليل الأحكام فوائد عظيمة جدا نذكر منها:

- 1- بيان حكمة الله في حكمه وأمره.
- 2- الوقوف على أسرار التشريع الإسلامي ومقاصده.<sup>4</sup>
- 3- بيان سمو الشريعة وأن أحكامها معللة.
- 4- طمأنينة المكلف لأن المكلف إذا علم العلة ازداد طمأنينة للحكم.
- 5- التنشيط على الامتثال لأن معرفة العلة والحكمة مما ينشط المكلف على الامتثال.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>-الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي وولده تاج الدين، ج1، ص43.

<sup>2</sup>-المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم النملة، ج1، ص125.

<sup>3</sup>-روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي، ج1، ص97.

<sup>4</sup>-الفوائد العامة من تعليل الأحكام الشرعية، إدريس أحمد، أخذته يوم: 12-05-2022م، في الساعة: 17:15، من

موقع "إسلام أون لاين"، على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3zj2wK9>

<sup>5</sup>- ينظر: فوائد تعليل الأحكام الشرعية، سامي الصقير، موضوع في شكل فيديو حملته يوم: 12-05-2022م، في

الساعة: 17:00، من موقع "عبد الرحمن"، الرابط: <https://bit.ly/3NugMDU>

6- تقوية الحكم الشرعي بإظهار حكمته، إقامة للحجة على المخالف، وزيادة في الطمأنينة للموافق.<sup>1</sup>

7- إمكان القياس إذا كانت العلة متعدية.

8- أن الحكم يوجد عند وجود علته وينتفي عند انتفائها؛ فالحكم يدور مع علته وجودا وعدما.

9- ظهور مقتضى اسم الحكيم لله تعالى؛ فالله تعالى لا يشرع الشرائع إلا للحكمة، علمها من علمها، وجهلها من جهلها، وليس جهلنا بشيء من حكم ما شرعه الله تعالى دليل على أنه لا حكمة، بل هو دليل على نقص علمنا وقصور فهمنا.<sup>2</sup>

10- حفز المكلفين على امتثال التكليف فإن بين الشارع الحكمة من التكليف فإن هذا مما يهون من مشقة التكليف، ويحفز المكلف على امتثال الأمر والنهي، ولا سيما إذا كان التعليل ينطوي على مصلحة مباشرة للمكلف عاجلة أو آجلة؛ إذ النفوس مجبولة على استجلاب حظوظها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - إدريس أحمد، الفوائد العامة من تعليل الأحكام الشرعية، أخذته يوم: 12-05-2022م، في الساعة: 17:15، من موقع "إسلام أون لاين"، الرابط: <https://bit.ly/3to3915>

<sup>2</sup> - ينظر: فوائد تعليل الأحكام الشرعية، سامي الصقير، موضوع في شكل فيديو حملته يوم: 12-05-2022م، في الساعة: 17:00، من موقع "عبد الرحمن"، الرابط: <https://bit.ly/3PYAA3Y>

<sup>3</sup> - أيمن صالح، فوائد تعليل الأحكام الشرعية: دراسة أصولية(مقال)، ص3048.

## المبحث الثالث

نماذج من تعليل الأحكام عند ابن دقيق العيد

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول: نماذج من تعليل الأحكام في باب العبادات
- المطلب الثاني: نماذج من تعليل الأحكام في باب المعاملات
- المطلب الثالث: نماذج من تعليل الأحكام في فقه الأسرة

## المطلب الأول: نماذج من تعليل الأحكام في باب العبادات

أحاديث الأحكام المتعلقة بباب العبادات كثيرة جدا، وقد اخترنا نموذجين فقط هنا أحدهما في كتاب الطهارة والآخر في كتاب الصوم، وهذا المطلب سيكون الترتيم فيه أولا وثانيا.

### أولا- النموذج الأول:

#### 1- نص الحديث:

عن أبي هريرة، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا».<sup>1</sup>

وفي رواية: «طَهْرُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْلَاهُنَّ بِالتُّرَابِ».<sup>2</sup>

وفي رواية: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب، ثم قال: «ما بالهم وبال الكلاب؟» ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم، وقال: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاعْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَقِّرُوهُ التَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ».<sup>3</sup>

#### 2- ترجمة راوي الحديث:

عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الملقب بأبي هريرة:

صحابي جليل، وأحفظ من روى الحديث في دهره. أصله من اليمن، قدم المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر (سنة 7 هـ)، فسار إليها ولقي النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم، ثم عاد معه إلى المدينة ولازمه حتى توفاه الله. ولاه عمر على البحرين ثم عزله، ثم أراده على العمل، فأبى. وولي إمرة المدينة غير مرة في أيام معاوية، قال ابن حجر: "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير الطيب وعن أبي بكر وعمر والفضل بن عباس وأبي بن كعب

<sup>1</sup>- أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، حديث رقم: 172، ج1، ص45.

<sup>2</sup>- أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، حديث رقم: 279، ج1، ص234.

<sup>3</sup>- أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، حديث رقم: 280، ج1، ص235.

وعائشة وغيرهم ... "وقال البخاري: روى عنه نحو من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم"، ينسب إليه 5374 حديثاً، عدّ من مفسري الصحابة الذين ليس لهم تفاسير مكتوبة، توفي بالمدينة.<sup>1</sup>

### 3- تفسير غريب الكلمات:

ولغ: أي شرب منه باللسان.<sup>2</sup>

عفره: قال: عفرته أعفره في التراب عفرًا، وهو متعفر الوجه في التراب، واسم التراب العفر.<sup>3</sup>

### 4- موطن الاستدلال:

قوله صلى الله عليه وسلم: «فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ»

### 5- رأي ابن دقيق العيد في التطبيق:

الأمر بالغسل ظاهر في تنجيس الإناء. وأقوى من هذا الحديث في الدلالة على ذلك: الرواية الصحيحة، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: «طهور إناء أحدكم، إذا ولغ فيه الكلب: أن يغسل سبعة» فإن لفظة "طهور" تستعمل إمّا عن الحدث، أو عن الخبث، ولا حدث على الإناء بالضرورة، فتعين الخبث، وحمل مالك هذا الأمر على التعبد، لاعتقاده طهارة الماء والإناء، وربما رجحه أصحابه بذكر هذا العدد المخصوص، وهو السبع؛ لأنه لو كان للنجاسة: لاكتفى بما دون السبع فإنه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة، وقد اكتفى فيها بما دون السبع، والحمل على التنجيس أولى؛ لأنه متى دار الحكم بين كونه تعبدًا، أو معقول المعنى، كان حمله على كونه معقول المعنى أولى، لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى، وأما كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة، فممنوع عند القائل بنجاسته، نعم ليس بأقذر من العذرة، ولكن لا يتوقف التغليظ على زيادة الاستقذار، وأيضًا فإذا كان أصل المعنى معقولًا قلنا به، وإذا وقع في التفاصيل ما لم يعقل معناه في التفصيل، لم ينقص لأجله التأصيل، ولذلك نظائر في

<sup>1</sup> - معجم المفسرين، عادل نويهض، ج1، ص266.

<sup>2</sup> - المجموع المغيبي في غريب القرآن والحديث، أبو موسى الأصبهاني، ج3، ص453.

<sup>3</sup> - غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحرابي، ج1، ص194.

الشريعة، فلو لم تظهر زيادة التخليط في النجاسة لكنا نقتصر في التعبد على العدد، ونمشي في أصل المعنى على معقولية المعنى.<sup>1</sup>

أورد ابن دقيق العيد التأصيل: (متى دار الحكم بين كونه تعبداً أو معقول المعنى، كان حمله على كونه معقول المعنى أولى، لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى) صدد حديثه عن الأمر النبوي بغسل ولوغ الكلب، هل يدل على تنجيس الإناء كما قال الجمهور، أو لا يدل لذلك بناء على كون الحكم تعبدياً كما قال مالك؟

وقد رجح الرأي الأول، وأيده بهذا التأصيل فضلاً عن دلالة نفس لفظة (طهور) الواردة في إحدى روايات الحديث.<sup>2</sup>

#### 6- تحقيق الرأي والمناقشة:

ذهب مالك إلى أن سؤر الكلب طاهر<sup>3</sup>، ويغسل الإناء من ولوغه سبعا<sup>4</sup>، تعبداً استحباباً لا إيجاباً<sup>5</sup>، أما أبو حنيفة فإنه يرى أن سؤر الكلب نجس<sup>6</sup>، لكنه لم يحدد عدد الغسلات<sup>7</sup>، كما يرى الشافعي<sup>8</sup> وأحمد بن حنبل<sup>9</sup> غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات إحداهن بالتراب.

<sup>1</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 78-79.

<sup>2</sup> - تقريب تأصيلات ابن دقيق العيد حول علاقة النص الشرعي بالمقصود منه من خلال شرحه على عمدة الأحكام، لخضر بوغفور، (مقال)، ص 51.

<sup>3</sup> - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، بن عبد البر القرطبي، ج 18، ص 269.

<sup>4</sup> - الدر الثمين والمورد المعين، محمد بن أحمد ميارة المالكي، ص 147.

<sup>5</sup> - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، بن عبد البر القرطبي، ج 18، ص 269.

<sup>6</sup> - صحيفة الخليج، نجاسة الكلب، عارف الشيخ، 31 ديسمبر 2020، 23:22 مساءً، الرابط:

<https://bit.ly/3avTILV>

<sup>7</sup> - التجريد للقدوري، أبو الحسين القدوري، ج 1، ص 269.

<sup>8</sup> - متن أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب، أبو الطيب الأصفهاني، ص 6.

<sup>9</sup> - حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، ج 1، ص 341.

ويقول ابن عثيمين من فقهاء الحنابلة المعاصرين: ليس بالضرورة أن يكون المزيل ترابا، إذ قد يكون التراب ضارا، لذا لا مانع أن يكون البديل صابونا مثلا لأنه يأخذ حكمه، والشيخ ابن عثيمين متفق مع الأئمة الثلاثة أن الكلب نجس عيني وأن الإناء الذي يشرب منه الكلب يغسل وجوبا حتى يطهر، لكن التطهير عنده ليس بالتراب بالضرورة، بل يجوز بأي مزيل يحل محله.<sup>1</sup>

قال الصنعاني في حاشيته على إحكام الأحكام: "قوله -ابن دقيق العيد- ( والحمل على التنجيس أولى)، أقول: هو رد على المالكية بأنه إذا دار الحكم بين كون علته التعبد أو معقولية المعنى حمل على الثاني لكثرتة وندرة الأول، فيكون إلحاقا للفرد المتنازع بالأعم الأغلب، إذ الأحكام المعقولة المعنى أكثر."<sup>2</sup>

## ثانيا- النموذج الثاني:

### 1- نص الحديث:

عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ فقال: «لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟» قال: نعم، قال: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عنها؟ قال: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟» قالت: نعم، قال: «فَصُومِي عَنْ أُمَّكَ».<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - صحيفة الخليج، نجاسة الكلب، عارف الشيخ، 31 ديسمبر 2020، الرابط: <https://bit.ly/3avTILV>

<sup>2</sup> - العدة حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للعلامة ابن دقيق العيد، ج1، ص145.

<sup>3</sup> - أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، حديث رقم: 1148، ج2، ص804، وأخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، حديث رقم: 1953، ج3، ص35.

## 2- ترجمة الراوي:

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو عباس الهاشمي<sup>1</sup>، ابن عم سيدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحرر الأمة وعالمها، وترجمان القرآن<sup>2</sup>، صحابي، عالم، فقيه، ولد بمكة ونشأ بها، ولازم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وروى عنه الأحاديث<sup>3</sup>، ولد قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم بأربع سنين ومات بالطائف سنة ثمان وستين وقد قيل سنة سبعين وصلى عليه محمد بن الحنفية وكبر عليه أربعاً وقبره بالطائف مشهور يزار<sup>4</sup>، وعن عبيد الله بن عبد الله قال: كان ابن عباس قد فات الناس بخصاله؛ بعلم ما سبقه، وفقه ما احتجج إليه من رأيه، وحلم ونسب وتأويل ولا رأيت أحداً أعلم بما سبقه من حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا بقضاء أبي بكر وعمرو وعثمان ولا أعلم بشعر منه<sup>5</sup>.

## 3- موطن الاستدلال:

قول السائل للرسول صلى الله عليه وسلم: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، وقول السائلة في الرواية الثانية: إن أمي ماتت وعليها صوم نذر.

وقوله صلى الله عليه وسلم: أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِيهِ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا؟

وجه الدلالة من الحديث من وجهين:

الوجه الأول: قول السائل في الرواية الأولى مطلق عن التقييد، فهو مطلق في كل صوم، سواء كان صوم نذر أم صوم قضاء، وفي الرواية الثانية كان مقيداً بصوم نذر<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ج5، ص4.

<sup>2</sup> - مختصر تاريخ دمشق لابن عساکر، ابن منظور الأنصاري، ج12، ص239.

<sup>3</sup> - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج6، ص66.

<sup>4</sup> - مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، أبو حاتم، الدارمي، البستي، ص28.

<sup>5</sup> - الوافي بالوفيات، الصفدي، ج17، ص122.

<sup>6</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أمانى جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص430.

الوجه الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم علل قضاء الصوم بعلّة عامة للنذر وغيره وهو كونه عليها. وقاسه على الدين. وهذه العلة لا تختص بالنذر - أعني كونها حقا واجبا - والحكم يعم بعموم علته. وقد استدل القائلون بالقياس في الشريعة بهذا، من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم قاس وجوب أداء حق الله تعالى على وجوب أداء حق العباد<sup>1</sup>، وجعله من طريق الأحق فيجوز لغيره القياس لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الاعراف:158].

لا سيما قوله صلى الله عليه وسلم: "أرأيت" إرشاد وتنبية على العلة التي هي كالشيء المستقر في نفس المخاطب.<sup>2</sup>

#### 4- رأي ابن دقيق العيد:

ذهب ابن دقيق العيد إلى إستحباب صوم الولي عمن مات وعليه صوم، قال ابن دقيق العيد: أما حديث ابن عباس، فقد أطلق فيه القول بأن أم الرجل ماتت، وعليها صوم شهر، ولم يقيده بالنذر، وهو يقتضي: أن لا يتخصص جواز النيابة بصوم النذر، وهو منصوص الشافعية تفرعا على القول القديم خلافا لما قاله أحمد.<sup>3</sup>

وجه الدلالة من الحديث:

الوجه الأول: أن النبي عليه السلام ذكر هذا الحكم غير مقيد بعد سؤال السائل مطلقا عن واقعة يحتمل أن يكون وجوب الصوم فيها عن نذر، ويحتمل أن يكون عن غيره، فخرج ذلك عن القاعدة المعروفة في أصول الفقه، وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أجاب بلفظ غير مقيد عن سؤال، وقع عن صورة محتملة أن يكون الحكم فيها مختلفا: أنه يكون الحكم شاملا للصور كلها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 421.

<sup>2</sup> - المباحث الأصولية وتطبيقاتها عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام، عراك جبر شلال، ص 246.

<sup>3</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، المرجع السابق، ص 421.

<sup>4</sup> - المرجع السابق، ص 422.

الوجه الثاني: أن النبي عليه السلام علّل قضاء الصوم بعلّة عامة للنذر وغيره، وهو كونه عليها، وقاسه على الدّين، وهذه العلة لا تختص بالنذر - أعني كونها حقا واجبا- والحكم يعم بعموم علته.<sup>1</sup>

## 5-تحقيق الرأي ومناقشته:

بيّن ابن دقيق العيد أن في هذه المسألة إطلاقا وتقييدا، فقول السائل للرسول صلى الله عليه وسلم: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، مطلق عن التقييد، فلم يبين السائل ما كان على والدته من صوم نذر أو صوم واجب، وقول السائلة في الرواية الثانية: إن أمي ماتت وعليها صوم نذر، مقيد بأنها تريد أن تقضي عنها صوم نذر.<sup>2</sup>

وقد ذهب ابن دقيق العيد<sup>3</sup>، والشافعي في القسّم<sup>4</sup>، إلى أن المطلق يبقى على إطلاقه وعدم تقييده، فالصوم الذي يقضى عن الميت هو كل صوم سواء كان صوم واجب أم صوم نذر، وأيد ابن دقيق العيد ذلك بقاعدة أصولية، حيث قال<sup>5</sup>: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أجاب بلفظ غير مقيد عن سؤال، وقع عن صورة محتملة أن يكون الحكم فيها مختلفا: أنه يكون الحكم شاملا للصور كلها.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - قراءة في تعليل الأحكام الواردة في كتاب ابن دقيق العيد إحكام الأحكام، فؤاد بن يحيى الهاشمي، ملتقى الدورات المتخصصة، والدروس العلمية، 19/يوليو/2008، الرابط: <https://feqhweb.com/vb/threads/1391>  
<sup>2</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص430.

<sup>3</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، المرجع نفسه، ص430.

<sup>4</sup> - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، الماوردي، ج3، ص452.

<sup>5</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص430.

<sup>6</sup> - ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص421.

وذهب إسحاق والليث<sup>1</sup> والإمام أحمد<sup>2</sup> إلى أن الصوم الذي يقضى عن الميت هو صوم النذر فقط، وذلك أن الرواية الثانية جاءت مقيدة فقط في وجوب قضاء صوم النذر فقط، فيكون على الولي أن يصوم عن من مات وكان عليه صوم، أن يصوم عنه صوم النذر فقط.<sup>3</sup>

كما اتفق جمهور الأمة<sup>4</sup> ومعهم ابن دقيق العيد<sup>5</sup> على حجية القياس وخالف بذلك الظاهرية<sup>6</sup>، حيث استدل ابن دقيق العيد على مذهبه في هذه المسألة بهذا الحديث حيث قال: وقد استدل القائلون بالقياس في الشريعة بهذا الحديث من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم قاس وجوب أداء حق الله تعالى على وجوب أداء حق العباد، وجعله من طريق الأحق فيجوز لغير القياس لقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام:153]، لا سيما وقوله عليه السلام: «أرأيت» إرشاد وتنبية على العلة التي هي كشيء مستقر في نفس المخاطب.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - نيل الأوطار، الشوكاني، ج4، ص280.

<sup>2</sup> - عمدة الحازم في الزوائد على مختصر أبي القاسم، ابن قدامة، ص175.

<sup>3</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحصاء الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص430.

<sup>4</sup> - الأصيل، الشيباني، ص209، التهذيب في فقه الإمام الشافعي، أبو محمد الفراء البغوي الشافعي، ج1، ص13، الذخيرة، القراني، ج1، ص126، المنح الشافيات بشرح مُفردات الإمام أحمد، منصور بن يونس البهوتي، ج1، ص26.

<sup>5</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحصاء الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص280.

<sup>6</sup> - الإحصاء في أصول الأحكام، ابن حزم، ج7، ص55.

<sup>7</sup> - ينظر: إحصاء الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص421.

## المطلب الثاني: نماذج من تعليل الأحكام في باب المعاملات

تعتبر مسائل المعاملات من أصعب المسائل التي لا تظهر حقيقتها للعمامة ما إذا كانت ممنوعة أم جائزة، فلذا اخترنا نموذجين في هذا الباب فيما يخص كتاب البيوع، وسيكون الترتيم هنا أولاً وثانياً.

### أولاً- النموذج الأول:

#### 1- نص الحديث:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَالِحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ».<sup>1</sup>

#### 2- ترجمة راوي الحديث:

عبد الله بن عمر بن الخطاب ولي قضاء إشبيلية وهو معروف ببلده<sup>2</sup>، كان مولده قبل الوحي بسنة لم يشهد بدرا وعرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو بن أربع عشرة سنة فلم يجزه ولم يره بلغ ثم عرض عليه يوم الخندق وهو بن خمس عشرة فأجازه وكان من صالحى الصحابة وقرائهم وزهادهم ولم يشتغل في هذه الدنيا بالصفراء ولا بالبيضاء، وكان من أكثرهم تبعا لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثرهم استعمالا لها اعتزل الفتن وقعد في البيت عن الناس إلا أن يخرج حاجا أو معتمرا أو غازيا إلا أن أدركته المنية على حالته تلك بمكة وهو حاج سنة ثلاث وسبعين وبها دفن رضه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، حديث رقم: 2194، ج3، ص77، وأخرجه مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع، حديث رقم: 1534، ج3، ص1165.

<sup>2</sup>- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أبو جعفر الضبي، ص347.

<sup>3</sup>- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، أبو حاتم الدارمي البستي، ص37.

### 3- موطن الاستدلال:

نهي صلى الله عليه وسلم: «عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا».

### 4- رأي ابن دقيق العيد:

ذهب ابن دقيق العيد إلى تحريم بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها<sup>1</sup>، حيث قال: "أكثر الأمة على أن هذا النهي: نهي تحريم، والفقهاء أخرجوا من هذا العموم: بيعها بشرط القطع واختلفوا في بيعها مطلقاً من غير شرط ولا إبقاء ولمن يمنعه أن يستدل بهذا الحديث. فإنه إذا خرج من عمومها بشرط القطع يدخل باقي صور البيع تحت النهي"<sup>2</sup>.

وقوله "نهي البائع والمشتري" تأكيد لما فيه من بيان أن البيع - وإن كان لمصلحة الإنسان - فليس له أن يرتكب النهي فيه، قائلاً: أسقطت حقي من اعتبار المصلحة، ألا ترى أن هذا المنع لأجل مصلحة المشتري؟ فإن الثمار قبل بدو الصلاح معرضة للعاهات. فإذا طرأ عليها شيء منها حصل الإجحاف بالمشتري في الثمن الذي بذله، ومع هذا: فقد منعه الشرع. ونهى المشتري كما نهى البائع، وكأنه قطع النزاع والتخاصم.<sup>3</sup>

والصنعاني في حاشيته عند شرحه لقول ابن دقيق العيد: "فكأنه قطع للنزاع والتخاصم"<sup>4</sup> قال: "يدل له ما أخرجه البخاري وأبو داود من حديث زيد ابن ثابت رضي الله عنه، قال: (كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتبايعون الثمار، فإذا جد الناس وحضر تقاضيتهم، قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مرض، أصابه قشام، عاهات يحتاجون بها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثرت عنده الخصومة في ذلك: «فَإِمَّا لَا، فَلَا تَتَبَايَعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُ الثَّمَرِ»<sup>5</sup>، كالمشورة يشير بها لكثرة خصومتهم"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحصاء الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص 433.

<sup>2</sup> - إحصاء الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 521.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 521\_522.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 522.

<sup>5</sup> - أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، حديث رقم: 2193، ج 3، ص 76.

<sup>6</sup> - العدة حاشية الصنعاني على إحصاء الأحكام على شرح عمدة الأحكام، الصنعاني، ج 4، ص 61-62.

5- تحقيق الرأي ومناقشته:

ظاهر الحديث دل على النهي من بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، ولكن هل هذا النهي يشمل بيع الثمرة الموجودة على الشجرة مطلقاً؟ أم أن النهي لحالة معينة فقط؟ هناك تفصيل في المسألة من عدة وجوه<sup>1</sup>:

- 1- حكم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وبشرط عدم القطع البطلان، وهو قول الجمهور.<sup>2</sup>
  - 2- حكم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع فالبيع صحيح، وهذا متفق عليه بين الفقهاء.<sup>3</sup>
  - 3- حكم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها من غير شرط القطع ولا الإبقاء التحريم، وهذا هو قول المالكية<sup>4</sup>، والشافعية<sup>5</sup>، والحنابلة<sup>6</sup> من الفقهاء، وأجاز ذلك الحنفية في الصحيح عندهم.<sup>7</sup>
- والراجح في ذلك التحريم، وذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم عن البيع قبل أن يبدو صلاح الثمرة؛ والأصل في النهي أن يحمل على التحريم.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص433.

<sup>2</sup> - الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي أبو محمد البغدادي المالكي، ج2، ص542، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -، الدكتور مصطفى الخنّ وآخرون، ج6، ص35-36، التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف علي مذهب أحمد، القاضي أبو يعلى الخنبلي، ج3، ص322، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، الماوردي، ج5، ص190.

<sup>3</sup> - الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي أبو محمد البغدادي المالكي، ج2، ص542، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، الدكتور مصطفى الخنّ وآخرون، ج6، ص35، التجريد للقدوري، أبو الحسين القدوري، ج5، ص2393.

<sup>4</sup> - التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس - رحمه الله -، ابن الجلاب المالكي، ج2، ص542.

<sup>5</sup> - المجموع شرح المهذب، النووي، ج11، ص414.

<sup>6</sup> - المغني، ابن قدامة، ج4، ص63.

<sup>7</sup> - التجريد للقدوري، أبو الحسين القدوري، ج5، ص2393.

<sup>8</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص433.

ثانيا- النموذج الثاني:

1- نص الحديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لَا تَلَقُّوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْغَنَمَ، وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».<sup>1</sup>

2- ترجمة الراوي: وردت ترجمته في البحث سابقا

3- تفسير غريب الكلمات:

تناجشوا: أي أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها، أو يزيد في الثمن ولا يريد شراءها ليقع غيره فيها.<sup>2</sup>

الباد: الصحراء وخلاف الحضر، والبُدوي بسكون الثاني منسوب إلى البدو وبفتحه إلى البادية.<sup>3</sup>

صاعا: مكيال.<sup>4</sup>

4- موطن الاستدلال:

قوله صلى الله عليه وسلم: «وَلَا يَبِعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

<sup>1</sup> - أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب النهي للبائع أن لا يجفل الإبل، والبقر والغنم وكل محفلة، حديث رقم: 2150، ج3، ص71.

<sup>2</sup> - مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين الهندي الفتني الكجراتي، ج4، ص662.

<sup>3</sup> - التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، ص41.

<sup>4</sup> - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني، ج6، ص3853.

## 5- رأي ابن دقيق العيد:

أورد ابن دقيق العيد رأيه فقال: وأما بيع الحاضر للبادي فمن البيوع المنهي عنها لأجل الضرر أيضا. وصورته: أن يحمل البدوي أو القروي متاعه إلى البلد ليبيعه بسعر يومه ويرجع فيأتيه البلدي فيقول: ضعه عندي لأبيعه على التدرج بزيادة سعر. وذلك إضرار بأهل البلد، وحرام إن علم بالنهاي.<sup>1</sup>

ويتعلق بهذا الحديث مسألة أصولية وهي جواز تخصيص الأصل بالعلة المستنبطة بشرط أن تكون العلة ظاهرة ظهورا قويا، ومذهبه فيها الجواز.<sup>2</sup>

## 6- تحقيق الرأي والمناقشة:

قال ابن المنذر "اختلفوا في هذا النهي:

فالجمهور على أنه على التحريم بشرط العلم بالنهي، وأن يكون المتاع المجلوب مما يحتاج إليه، وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي، فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع.<sup>3</sup> وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وأن يظهر بيع ذلك المتاع السلعة في تلك البلد.<sup>4</sup> ونقل ابن دقيق العيد خلاف أصحاب الشافعي في تعميم هذا النهي على جميع أنواع البيوع، فمن اتبع ظاهر اللفظ عمم هذا النهي على كل البيوع من غير استثناء، ومن اتبع المعنى -وهو عدم الإضرار وتفويت الربح أو الرزق على الناس- استثنى بعض البيوع فوضع شروطا لهذا النهي وهي:

1- أن يكون البلدي عالما بالنهي

2- أن يظهر لذلك المتاع المجلوب سعر في البلد فإن لم يظهر -إما لقلة الطعام المجلوب أو لكثرتة في البلد- فليس بحرام.

<sup>1</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 513.

<sup>2</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 293.

<sup>3</sup> - حكم بيع الحاضر للبادي، فيصل بت عبد العزيز آل مبارك، مقال على شبكة الألوكة، تاريخ النشر:

<https://bit.ly/3H1SW06>، الرابط، 2015/4/28م،

<sup>4</sup> - حكم بيع الحاضر للبادي، الرابط، <https://bit.ly/3H1SW06>

3- أن يكون المتاع المجلوب مما تعم الحاجة إليه، فإن كان مما لا يحتاج إليه إلا نادرا فليس بحرام

4- أن يدعو البلدي البدوي إلى ذلك، فإذا التمسه البدوي فلا بأس في ذلك.<sup>1</sup>

رد ابن دقيق العيد:

ويظهر مما تقدم أن أصحاب القول الثاني قد خصوا بيوعا من النهي العام بهذه الشروط<sup>2</sup>، حيث فصل ابن دقيق العيد هذه المسألة بقوله: "واعلم أن أكثر هذه الأحكام: قد تدور بين اعتبار المعنى واتباع اللفظ. ولكن ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء. فحيث يظهر ظهورا كثيرا فلا بأس باتباعه، وتخصيص النص به، أو تعميمه على قواعد القياسين. وحيث يخفى، ولا يظهر ظهورا قويا. فاتباع اللفظ أولى".<sup>3</sup>

ولم ير ابن دقيق العيد أن هذه المعاني المستنبطة من القوة بما كان بحيث تخص عموم النهي فأجاب عنها:

أما التعليل الأول: وهو أن يكون عالما بالنهي فإن الدليل الشرعي قد قام على اعتباره فنصوص الكتاب والسنة تدل على عدم مؤاخذه الجاهل، إن هذا ليس هو محل الخلاف، إذ الخلاف في العلة المستنبطة، وعدم مؤاخذه الجاهل علة منصوصة.<sup>4</sup>

أما التعليل الثاني والثالث: أما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه: فمتوسط في الظهور وعدمه. لاحتمال أن يراعى مجرد ربح الناس في هذا الحكم على ما أشعر به التعليل، من قوله صلى الله عليه وسلم «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 293-294.

<sup>2</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 294.

<sup>3</sup> - ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 513.

<sup>4</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 294.

<sup>5</sup> - أخرجه ابن ماجه، كتاب التجارات، باب النهي أن لا يبيع حاضر لباد، حديث رقم: 2176، ج 2، ص 734. وقال الألباني: حديث صحيح.

<sup>6</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 513.

ومراعاة ربح الناس وعدم تفويت الرزق على أهل البلد لا يتوقف على كون البيع مما تدعوا الحاجة إليه أو أن يكون لذلك المتاع المجلوب سعر في البلد.<sup>1</sup>

أما التعليل الرابع: أما اشتراط أن يلتمس البلدي ذلك: فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه، وعدم ظهور المعنى فيه. فإن الضرر المذكور الذي عُلل به النهي لا يفترق الحال فيه بين سؤال البدوي وعدمه ظاهراً.<sup>2</sup>

وأن يلتمس البلدي البدوي فضعيف، لأن لفظ الحديث لم يصرح بذلك، ثم إن علة النهي-وهي الضرر- متحققة سواء التمس البلدي البدوي أم لا.<sup>3</sup>

هذه الشروط منها ما يقوم الدليل الشرعي عليه، كشرطنا العلم بالنهي. ولا إشكال فيه. ومنها ما يؤخذ باستنباط المعنى، فيخرج على قاعدة أصولية. وهي أن النص إذا استنبط منه معنى يعود عليه بالتخصيص. هل يصح أو لا؟ ويظهر لك هذا باعتبار بعض ما ذكرناه من الشروط.<sup>4</sup>

وبناء على ما تقدم رجع ابن دقيق العيد بقاء النهي على عمومته لأن التعليلات المستنبطة لم تكن قوية بحيث تخص الأصل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 295.

<sup>2</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 513.

<sup>3</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 295.

<sup>4</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص 514.

<sup>5</sup> - آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، ص 295.

## المطلب الثالث: نماذج من تعليل الأحكام في فقه الأسرة

اخترنا نموذجين من فقه الأسرة نظرا لأهميته وخاصة في زماننا هذا الذي كثر فيه تفتت الأسر، وسيكون الترتيم هنا أولا وثانيا.

### أولا- النموذج الأول:

#### 1- نص الحديث:

عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أنه طلق امرأته، وهي حائض، فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتغيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: «مُرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فِتْلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ».<sup>1</sup>

وفي رواية: «حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا»

وفي رواية: «فَحَسِبْتُ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجِعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ».<sup>2</sup>

#### 2- التعريف براوي الحديث:

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن قرط بن رباح بن عبد الله ابن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي أبو عبد الله ويقال أبو عبيد الله ويقال أبو عمر العدوي المدني الفقيه روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي أيوب الأنصاري وعائشة والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق روى عنه الزهري ونافع مولى ابن عمر وحميد الطويل ومحمد بن أبي حرملة والعلاء بن عبد الرحمن وخالد بن أبي عمران ويزيد بن أبي

<sup>1</sup> - أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، حديث رقم: 5251، ج7، ص41.

<sup>2</sup> - أخرجه مسلم، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق، ويؤمر برجعتها، حديث رقم: 1471، ج2، ص1095.

مريم الدمشقي وعقبة بن أبي الصهباء الباهلي ويحيى بن الحارث وعمرو بن الوليد الدمشقي والوضين بن عطاء ويزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك.<sup>1</sup>

### 3- موطن الاستدلال:

قوله صلى الله عليه وسلم: «لِيُرَاجِعَهَا»، أمر ظاهره وجوب مراجعة الزوج لزوجته إن طلقها وهي حائض.<sup>2</sup>

### 4- رأي ابن دقيق العيد:

ذهب ابن دقيق العيد إلى استحباب مراجعة زوجته إذا طلقها وهي حائض حيث قال<sup>3</sup>: وقوله صلى الله عليه وسلم: «لِيُرَاجِعَهَا» صيغة أمر، محمولة عند الشافعي على الاستحباب وعند مالك على الوجوب ويتعلق بالحديث مسألة أصولية وهي أن الأمر بالأمر بالشيء، هل هو أمر بذلك الشيء أم لا؟<sup>4</sup> فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر في بعض طرق الحديث مره فأمره، وعلى كل حال فلا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب وإنما ينبغي أن ينظر في لوازم صيغة الأمر هل هي لوازم لصيغة الأمر بالأمر بالشيء بمعنى هل يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أم لا.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - تاريخ دمشق، لابن عساکر، ج20، ص49.

<sup>2</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص432.

<sup>3</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، المرجع نفسه، ص432.

<sup>4</sup> - ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص589،590.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص589،590.

## 5- تحقيق الرأي ومناقشته:

دل ظاهر أمره صلى الله عليه وسلم لابن عمر ليراجعها على أن إرجاع الزوج زوجته إذا طلقها في العدة الوجوب، وهو قول المالكية<sup>1</sup>، والحنابلة في رواية<sup>2</sup>.  
ولكن قد صرف الأمر عن أصله عند الحنفية<sup>3</sup> وابن حجر<sup>4</sup> والدليل الصارف من الوجوب إلى الندب أن الأمر بالأمر ليس أمراً للشخص الثالث على سبيل الوجوب بل على الندب، وهذا الصارف راجع إلى هل الأمر بالأمر هل هو أمر بذلك أم لا؟ وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه: «مره فليراجعها» أي: أن يأمر عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أن يراجعها فالرسول صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر بإرجاع زوجته والذي أوصل هذا الأمر عمر رضي الله عنه<sup>5</sup>.  
وقد اختلف الأصوليون في هذه المسألة على قولين:

**القول الأول:** أن الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء، فالرسول صلى الله عليه وسلم أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يأمر ابنه بإرجاع زوجته، وهذا القول مروى عن بعض الأصوليين.

**القول الثاني:** أن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً بحق الشخص الثالث فلا يكون أمره صلى الله عليه وسلم لابن عمر أمراً له بل يكون على سبيل الندب، وهو قول ابن دقيق العيد وقول جمهور الأصوليين<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - المدونة، مالك بن أنس، ج2، ص6.

<sup>2</sup> - حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن العاصمي الحنبلي النجدي، ج6، ص497.

<sup>3</sup> - الهداية في شرح بداية المبتدي، أبو الحسن برهان الدين، ج1، ص223.

<sup>4</sup> - فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، ج9، ص348.

<sup>5</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب أحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص432\_433.

<sup>6</sup> - التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب أحكام الأحكام لابن دقيق العيد (مقال)، أماني جمال جوهر، محمد خالد منصور، ص433.

ثانيا: النموذج الثاني:

1- نص الحديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا».<sup>1</sup>

2- ترجمة راوي الحديث: ترجمناه في إحدى المسائل السابقة

3- موطن الاستدلال:

قوله صلى الله عليه وسلم قال «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا».<sup>2</sup>

4- رأي ابن دقيق العيد:

قال ابن دقيق "ذهب جمهور الأمة على تحريم هذا الجمع أيضا وهو مما أخذ من السنة، وإن كان إطلاق الكتاب يقتضي الإباحة، لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء:24]، إلا أن الأئمة من علماء الأمصار خصوا ذلك العموم بهذا الحديث، وهو دليل على جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد".<sup>3</sup>

وظاهر الحديث يقتضي التسوية بين الجمع بينهما على صفة المعية، والجمع على صفة الترتيب وإذا كان النهي واردا على مسمى الجمع - وهو محمول على الفساد - فيقتضي ذلك: أنه إذا نكحهما معا، فنكاحهما باطل؛ لأن هذا عقد حصل فيه الجمع المنهي عنه فيفسد، وإن حصل الترتيب في العقدين.

<sup>1</sup>- أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، حديث رقم: 5109، ج7، ص12، وأخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، حديث رقم: 1408، ج2، ص1028.  
<sup>2</sup>- أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، حديث رقم: 5109، ج7، ص12، وأخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، حديث رقم: 1408، ج2، ص1028.  
<sup>3</sup>- المباحث الأصولية وتطبيقاتها عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام، عراك جبر شلال، ص129.

فالثاني: هو الباطل؛ لأن مسمى الجمع قد حصل به، وقد وقع في بعض الروايات لهذا الحديث «لَا تُنْكِحُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى»<sup>1</sup> وذلك مصرح بتحريم جمع الترتيب.

والعلة في هذا النهي: ما يقع بسبب المضارة، من التباغض والتنافر فيفضي ذلك إلى قطيعة الرحم.<sup>2</sup>

#### 5- تحقيق الرأي ومناقشته:

أجمع أهل العلم على القول بهذا الحديث وليس فيه اختلاف<sup>3</sup>، جريا على في تخصيص عموم الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء:24] بخبر الواحد مطلقا، أما الحنفية فإنهم قد أجازوا تخصيص عموم الآية بهذا الخبر لشهرته، تمسكا بأصلهم في جواز تخصيص عموم الكتاب بالمشهور من أخبار الآحاد، قال ابن نجيم بعد ذكره لهذا الخبر: "وهذا مشهور يجوز تخصيص عموم الكتاب: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء:24] به".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - أخرجه الترمذي، كتاب أبواب النكاح، باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، حديث رقم: 1126، ج3، ص425. وقال الألباني: حديث صحيح.

<sup>2</sup> - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، ص575.

<sup>3</sup> - المغني، ابن قدامة، ج7، ص115.

<sup>4</sup> - أثر تخصيص عام القرآن بخبر الواحد في اختلاف الفقهاء، شعالة حاج بن عودة، ص175.

# الخاصة

الحمد لله، فقد وصلنا إلى الخطوات الأخيرة من مشوار بحثنا بعون الله وفضله سبحانه وتعالى، وقد توصلنا في ختام هذا العمل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوجزها في الآتي:

### أولاً- النتائج:

- 1- يعد ابن دقيق العيد من المجددين لعلم أصول الفقه، حيث غلب عليه الجانب التطبيقي للأصول، وذلك باستنباط الأحكام من النصوص الشرعية بناء على القواعد والمسائل الأصولية.
- 2- تميز منهج الإمام الأصولي التطبيقي في البحث بالدقة والموضوعية وترجيح الآراء الفقهية وفقاً لتطبيق القواعد الأصولية، مع قوة العبارة ورصانة الأسلوب.
- 3- كتاب إحكام الأحكام من أعظم كتب الأحكام، فقد اعتمد مسأله وتحقيقاته الكثير من الأصوليون والفقهاء، فهو من الكتب المعنوية بالجانب التطبيقي لأصول الفقه، مع ما يحتويه هذا الكتاب من فوائد فقهية وأصولية ولغوية، مما جعله عمدة لشرح الحديث من بعده.
- 4- التعليل هو الأساس للتفكير التشريعي، إذ هو في الحقيقة استجلاء لمراد الشارع من الحكم، وطريق كاشف عن طابع معقولية الأحكام من قبل أن الله ذكر السبب الموجب للحكم.
- 5- للتعليل في أحكام الشريعة فوائد عظيمة، فالمكلف إذا علم العلة من الحكم ازداد طمأنينة وامثالاً للعمل بذلك الحكم.

### ثانياً- التوصيات: من خلال هذه الدراسة نوصي بالأمور الآتية:

- 1- مواصلة البحث في هذا الموضوع فما توصلنا إليه لا يعدو أن يكون جزءاً صغيراً منه.
  - 2- اعتماد الشارحين والمحققين لكتب الحديث ومسائله على المزاوجة بين الدراسة الأصولية والفقهية للمحافظة على الصلة بين العلمين
- ونرجو من الله أن تكون هذه الدراسة رحلة مفيدة، فقد بذلنا فيها جهداً ليس باليسير، إلا أنه يبقى عملاً إنسانياً يشوبه الخطأ والنقصان، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من نقصان فمننا ومن الشيطان.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

# قائمة الفهارس

وتحتوي على الفهارس الآتية:

أولاً- فهرس الآيات القرآنية

ثانياً- فهرس الأحاديث النبوية

ثالثاً- قائمة المصادر والمراجع

رابعاً- فهرس الموضوعات

## أولا- فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	السورة: رقم الآية	الآية
34	البقرة: 183	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
34	البقرة: 185	﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾
34	البقرة: 222	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾
58	النساء: 24	﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾
34	النساء: 165	﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾
47	الأنعام: 153	﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾
45	الأعراف: 158	﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾
34	النحل: 90	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾
34	الإسراء: 09	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾
34	الحج: 78	﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

## ثانيا- فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	الحديث	رقمه في المصنف	الصفحة
	إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا	172	40
	إِذَا وَلَعَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَعَقِّرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي الشُّرَابِ	280	40
	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى...	2194	48
	إِنَّمَا جَعَلَ الْاسْتِئْذَانَ مِنْ أَجْلِ الْبَصْرِ	2742	34
	إِنَّمَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ إِنَّمَا مِنَ الطَّوْفِينِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوْفَاتِ	75	34
	حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا...	1471	55
	طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْلَاهُنَّ بِالشُّرَابِ	279	40
	فَإِمَّا لَا، فَلَا تَتَّبَاعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُ الثَّمَرِ	2193	49
	فَحَسِبْتُ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ...	1471	55
	لَا تَنكح الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى	1126	59
	لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا	5109	58
	لَا يَصِلِينَ أَحَدَ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قَرِيظَةَ	4119	35
	لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟....	1148	43
	مُرُّهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ....	5251	55

ثالثاً- فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- كتب السنة:

- 1- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة السنة بالقاهرة، ط1، 1418هـ/1997م.
- 2- تأسيس الأحكام على ما صح عن خير الأنام بشرح أحاديث عمدة الأحكام، أحمد بن يحيى النجمي، علق على أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، دار علماء السلف، ط1، 2010هـ/2010م.
- 3- التعليقات على عمدة الأحكام، عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن سالم الأهدل، عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط1، 1431هـ/2010م.
- 4- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت:463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (د.ط)، 1387هـ.
- 5- تنبيه الأفهام شرح عمدة الأحكام، محمد بن صالح بن عثيمين، مكتبة الصحابة، الامارات، الشارقة، مكتبة التابعين، القاهرة، عين شمس، ط1، 1426هـ/2005م.
- 6- تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد البسام (ت:1423هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الصحابة، الإمارات مكتبة التابعين، القاهرة، ط10، 1426هـ/2006م.
- 7- تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام، شمس الدين بن مرزوق التلمساني (ت: 781هـ)، تحقيق: سعيدة بجوت، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1432هـ/2011م.
- 8- سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت:273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ط)، (د.ت).
- 9- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت:275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 10- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت:279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج2،1)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في

- الأزهر الشريف (ج4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395 هـ/ 1975 م.
- 11- شرح عمدة الأحكام من أمالي العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تقدم: العلامة عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، تحقيق: أنس بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيل، دار النوادر، ط1، 1431 هـ/ 2010 م.
- 12- شرح عمدة الأحكام، سعد بن ناصر بن عبد العزيز التشري، دار كنوز إشبيلية، ط1، 1429 هـ/ 2008 م.
- 13- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت:256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422 هـ.
- 14- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت:261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 15- العدة حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام للعلامة ابن دقيق العيد، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى: 1379 هـ، ط2، 1409 هـ.
- 16- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (ت:724هـ)، وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1427 هـ/ 2006 م.
- 17- عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي، دار الآثار، الطبعة الأولى: 1423 هـ/ 2002 م، ط2، 1423 هـ/ 2003 م.
- 18- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت:795هـ)، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، السعودية، الدمام، ط2، 1422 هـ.
- 19- نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت:1250هـ)، تحقيق: عصام الدين الصباطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413 هـ/ 1993 م.

– كتب الفقه:

- 20- الإبهاج في شرح المنهاج ، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب(ت:785هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، (د.ط)، 1416 هـ/ 1995 م.

- 21- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت:456هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 22- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت:1250هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ - 1999م.
- 23- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت:422هـ)، تحقيق: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط1، 1420هـ/1999م.
- 24- الأصول، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: 189 هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بويونكالن، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1433هـ/2012م.
- 25- أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهله، عياض بن نامي بن عوض السلمى، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1426 هـ - 2005م.
- 26- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملتن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت:804هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ/1997م.
- 27- الإمام بشرح عمدة الأحكام، الشيخ إسماعيل الأنصاري، مطبعة السعادة - مصر، ط2، 1392هـ/1972م.
- 28- التجريد للقدوري، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري (ت: 428 هـ)، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، محمد أحمد سراج ... علي جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط2، 1427هـ/2006م.
- 29- التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف علي مذهب أحمد، القاضي أبو يعلى الفراء محمد بن الحسين بن محمد بن البغدادي الحنبلي (ت:458هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، ط1، 1431 م / 2010هـ.
- 30- التفریع فی فقه الإمام مالك بن أنس - رحمه الله -، عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجلاب المالكي (ت:378هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ/2007م.

- 31- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: 516 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 1418 هـ/1997 م.
- 32- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت: 1392 هـ)، ط1، 1397 هـ.
- 33- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: 450 هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1999 م.
- 34- خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام، فيصل بن عبد العزيز بن فيصل ابن حمد المبارك الحرملبي النجدي (ت: 1376 هـ)، ط2، 1412 هـ/ 1992 م.
- 35- الدر الثمين والمورد المعين (شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين)، محمد بن أحمد ميارة المالكي، تحقيق: عبد الله المنشاوي، دار الحديث القاهرة، (د.ط)، 1429 هـ/2008 م.
- 36- الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: 684 هـ)، تحقيق: جزء 1، 8، 13: محمد حجي، جزء 2، 6: سعيد أعراب، جزء 3 - 5، 7، 9 - 12: محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994 م.
- 37- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620 هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1423 هـ/2002 م.
- 38- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهايني (ت: 734 هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط1، 1431 هـ/2010 م.
- 39- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: 458 هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المبارك، (د.ت)، ط2، 1410 هـ - 1990 م.
- 40- علم المقاصد الشرعية، نور الدين بن مختار الخادمي، مكتبة العبيكان، ط1، 1421 هـ/2001 م.
- 41- الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -، الدكتور مصطفى الحنّ، الدكتور مصطفى البُغا، علي الشَّرْبِجي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط4، 1413 هـ/1992 م.

- 42- كتاب الهادي أو «عمدة الحازم في الزوائد على مختصر أبي القاسم»، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620 هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428 هـ/2007 م.
- 43- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: 1188 هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، دار النوادر، سوريا، ط1، 1428 هـ/2007 م.
- 44- متن أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب، أحمد بن الحسين بن أحمد، أبو شجاع، شهاب الدين أبو الطيب الأصفهاني (ت: 593 هـ)، عالم الكتب.
- 45- المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676 هـ)، دار الفكر، (د.ط).
- 46- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179 هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ/1994 م.
- 47- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسّين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، ط5، 1427 هـ.
- 48- المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنيأوي، المكتبة الشاملة، مصر، ط2، 1432 هـ - 2011 م.
- 49- المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620 هـ)، مكتبة القاهرة، (د.ط)، 1388 هـ/1968 م.
- 50- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن محمد ابن عاشور التونسي (ت: 1393 هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، (د.ط)، 1425 هـ/2004 م.
- 51- المنخ الشافيات بشرح مُفردات الإمام أحمد، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: 1051 هـ)، تحقيق: أ. د. عبد الله بن محمد المطلق، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1427 هـ/2006 م.
- 52- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420 هـ/1999 م.

53- الهداية في شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت: 593هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

- كتب التراجم:

54- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار / مايو 2002م.

55- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: 764هـ)، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمه، الدكتور محمد موعده، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1418هـ/1998م.

56- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (ت: 599هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، (د.ط)، 1967م.

57- التاج المكمل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: 1307هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428هـ/2007م.

58- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: 256هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (د.ط)، (د.ت).

59- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: 571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1415هـ/1995م.

60- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: 748هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.

61- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط1، 1387هـ/1967م.

62- الرد الوافر، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: 842هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1393هـ.

- 63- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني (ت: 1067هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: مكتبة إرسیکا، إستانبول تركيا، (د.ط)، 2010م.
- 64- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.
- 65- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.
- 66- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
- 67- طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، (د.ط)، 1413هـ/1993م.
- 68- طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (ت: 744هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1417هـ/1996م.
- 69- طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (ت: 744هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1417هـ/1996م.
- 70- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (285 / 198)، تحقيق: سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1405.
- 71- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت: 764هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، (د.ت).
- 72- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي باخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي (947/870 هـ)، دار المنهاج، جدة، ط1، 1428هـ/2008 م.
- 73- المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (ت: 581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، دار المدني، جدة، السعودية، ط1، ج1 (1406هـ/1986م)، ج2،3، (1408هـ/1988م).

- 74- المجموع المغنيث في غربي القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصهباني المدني، أبو موسى (ت: 581هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، دار المدني، جدة، السعودية، ط1، ج1، 1406هـ/1986م)، ج2، 3 (1408هـ/1988م).
- 75- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 1402 هـ/1984م.
- 76- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء المنصورة، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.
- 77- معجم المفسرين، عادل نويهض، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1409هـ/1988م.
- 78- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 79- المقفى الكبير، تقي الدين المقرئ (ت: 845هـ / 1440م)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1427هـ/2006م.
- 80- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيدي، وآخرون، الناشر: مجلة الحكمة، مانشستر، بريطانيا، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.
- 81- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن جمال الدين (ت: 874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د.ط)، (د.ت)
- 82- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ط)، 1420هـ/2000م.
- كتب اللغة:**
- 83- تاج لعروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت).
- 84- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان، 1407هـ / 1986م)، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.

- 85- تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزي (ت:1300هـ)، ترجمه: ج 1 - 8: محمد سليم النعيمي، ج 9، 10: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من 2000/1979 م.
- 86- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- 87- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليميني (ت: 573هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإيراني، يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، 1420 هـ/1999 م.
- 88- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ/1987م.
- 89- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت:817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، 1426هـ/2005م.
- 90- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت:711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
- 91- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفُتني الكجراتي (ت: 986هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، 1387هـ-1967م.
- 92- المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (ت:385هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414هـ/1994م.
- 93- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- 94- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت:1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008م.
- 95- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة، (د.ط)، (د.ت).

96- نثر النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، جُمع من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، الطبعة: الأولى، 1433هـ/2012م.

### - الرسائل الجامعية:

97- أثر تخصيص عام القرآن بخبر الواحد في اختلاف الفقهاء، شعالة حاج بن عودة، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 1434-1435هـ/2013-2014م.

98- آراء ابن دقيق العيد الأصولية في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام وأثر ذلك في استنباطه أحكام الفروع الفقهية من الحديث، خالد محمد العروسي عبد القادر، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1411/1412هـ.

99- الضوابط الفقهية عند ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام من أول كتاب القصاص إلى نهاية كتاب القضاء جمعا توثيقا ودراسة، إبراهيم بن محمد بن علي العتيبي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430هـ/2009م.

100- الضوابط الفقهية في المعاملات المالية عند ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام جمعا توثيقا ودراسة، ناجي بن هيجان بن نجاء العتيبي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، 1426/1427هـ.

101- الضوابط الفقهية في فقه الأسرة عند الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا وتوثيقا ودراسة، عبد المحسن بن ناصر بن محمد السويدان، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430/1431هـ.

102- القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد جمعا ودراسة، الأزهر بوقطيط، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1432/1433هـ - 2011/2012م.

103- القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة، ياسر بن علي بن مسعود آل شوّيه القحطاني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1429/1430هـ.

104- المباحث الأصولية وتطبيقاتها عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال كتابه إحكام الأحكام، عراك جبر شلال، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-بغداد، 1428هـ/2008م.

– المقالات:

- 105- التطبيقات الفقهية للفظ الخاص من كتاب احكام الاحكام لابن دقيق العيد، أماني جمال جوهر محمد خالد منصور، دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد: 41، 08/12/2013م.
- 106- تقريب تأصيلات ابن دقيق العيد حول علاقة النص الشرعي بالمقصود منه من خلال شرحه، لخضر بوغفور، الوعي الإسلامي، العدد: 566، شوال، 1433هـ\_أوت/سبتمبر 2012م.
- 107- فوائد تحليل الأحكام الشرعية: دراسة أصولية، أيمن صالح، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، المجلد: 13، العدد: 4، رجب، 1441هـ/مارس، 2020م.
- 108- نظرات في كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، محمد عبد العزيز، مجلة التوحيد، ربيع الآخر 1439هـ.

– منتديات ومواقع إلكترونية:

- 109- (منتدى)، قراءة في تحليل الأحكام الواردة في كتاب ابن دقيق العيد احكام الاحكام، فؤاد بن يحيى الهاشمي، ملتقى الدورات المتخصصة، والدروس العلمية، 19/يوليو/2008،  
[/https://feqhweb.com/vb/threads/1391](https://feqhweb.com/vb/threads/1391)
- 110- (منتدى)، منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، فؤاد بن يحيى الهاشمي، 12/يناير/2010،  
[/https://feqhweb.com/vb/threads/4764](https://feqhweb.com/vb/threads/4764)
- 111- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، أحمد بن علي العدوي، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة: 03:06 من موقع "طالب العلم" على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي:  
[.https://bit.ly/3M9Q4PJ](https://bit.ly/3M9Q4PJ)
- 112- إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام-إبن دقيق العيد- مركز أسفار، موضوع في شكل فيديو حملته يوم: 11-05-2022م، في الساعة: 08:43، من موقع "كتب الخزانة" على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3tc3Bzz>
- 113- التعليق على كتاب إحكام الأحكام لابن دقيق العيد، عبد المحسن الزامل، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة: 03:16 من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية، من الرابط الآتي:  
<https://bit.ly/3x9r1bh>
- 114- شرح إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، خالد حمودة، أخذته يوم: 20 - 04 - 2022، في الساعة 03:03، من موقع "العلم والعلماء"، من الرابط الآتي:  
[.https://bit.ly/3x7YuCF](https://bit.ly/3x7YuCF)

- 115- شرح إحكام الأحكام لابن دقيق العيد على عمدة الأحكام, صالح آل الشيخ, أخذته يوم: 20 – 04 – 2022, في الساعة: 06:56 من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3alRWYs>.
- 116- شرح عمدة الاحكام, خالد اسماعيل, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 9:54, من موقع دروس الامارات, على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3zd0USa>.
- 117- شرح عمدة الأحكام, خالد الفليج, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة: 11:00, من موقع قناة الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3NKjODO>.
- 118- شرح عمدة الاحكام, عبد الرزاق البدر, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة: 4:27, من موقع الشيخ نفسه, على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3PVuiC5>.
- 119- شرح عمدة الأحكام, عبد الكريم خضير, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة: 14:15, من موقع الفقه في الدين على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3t9APiX>.
- 120- شرح عمدة الأحكام, عبد الله بن غلفيص, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 10:10, من موقع قناة الشيخ محمد بن مبارك الشراقي على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي:
- 121- شرح عمدة الأحكام, عبدة بن عبد الله الحميد, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة: 10:30, من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3zbGLvy>.
- 122- شرح عمدة الأحكام, محمد بن أحمد باجابر, أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 9:55, من موقع الفقه في الدين, على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3M9vHBZ>.
- 123- شرح عمدة الأحكام, محمد بن عبد الكريم الإسحاقى, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 14:20, من موقع على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3m4Boql>.
- 124- شرح عمدة الاحكام, محمد مقبل, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 7:58, من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3ze2XFC>.
- 125- شرح عمدة الأحكام, محمد نبيه, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة: 10:35, من موقع الشيخ نفسه على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3GHI3Bt>

- 126- شرح عمدة الأحكام, نادر وادي , أخذته يوم 15-03-2022م, في الساعة 10:00, من موقع الشيخ نفسه, من الرابط الآتي:  
<https://www.youtube.com/c/drnaderwadi/playlists>
- 127- شرح عمدة الأحكام, عبد السلام الشويعر, أخذته يوم 15-03-2022 م, في الساعة 7:59, من موقع تجربي, على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3t8xDE4>.
- 128- شرح كتاب إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام, عمر عبد العزيز, أخذته يوم : 20-04-2022, في الساعة 20:36 من موقع "أزهر تي في" على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3t6kaN1>.
- 129- شرح كتاب إحكام الأحكام, محمد مصطفى عبد القادر, أخذته يوم: 20-04-2022, في الساعة 02:49 من موقع "يحي تلب" على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <https://bit.ly/3M82TKf>.
- 130- شرح كتاب إحكام الأحكام, أحمد بن عمر الحازمي, أخذته يوم: 20-04-2022, في الساعة 02:30 من موقع "الشيخ نفسه" على الشبكة العنكبوتية, من الرابط الآتي: <http://www.alhazme.net>
- 131- صحيفة الخليج, نجاسة الكلب, عارف الشيخ, 31 ديسمبر 2020, 23:22 مساء, الرابط: <https://bit.ly/3avTILV>
- 132- الفوائد العامة من تعليل الأحكام الشرعية, إدريس أحمد, أخذته يوم: 12-05-2022م, في الساعة: 17:15, من موقع "إسلام أون لاين", على الرابط الآتي: [/https://bit.ly/3zj2wK9](https://bit.ly/3zj2wK9)
- 133- فوائد تعليل الأحكام الشرعية, سامي الصقير, موضوع في شكل فيديو حملته يوم: 12-05-2022م, في الساعة: 17:00, من موقع "عبد الرحمن", من الصفحة الآتية: <https://www.youtube.com/watch?v=K4Olbi9FTkM>
- 134- موقع شبكة النصيحة الإسلامية على الشبكة العنكبوتية, من الصفحة الآتية: <http://alnasiha.net/node/136>

## رابعاً- فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وعرهان
أ	ملخص البحث
ب	مقدمة
<b>المبحث الأول: التعريف بالمؤلف والمؤلف</b>	
9	المطلب الأول: التعريف بابن دقيق العيد
9	الفرع الأول: اسمه ونسبه وحياته
9	الفرع الثاني: شيوخه وتلاميذه
10	الفرع الثالث: مكانته العلمية
12	الفرع الرابع: مصنفاة
13	المطلب الثاني: التعريف بكتاب إحكام الأحكام
13	الفرع الأول: التعريف بالكتاب
15	الفرع الثاني: منهجه ومميزاته
19	الفرع الثالث: مكانة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه
21	الفرع الرابع: الدراسات التي خدمت الكتاب
25	المطلب الثالث: التعريف بكتاب عمدة الأحكام
25	الفرع الأول: اسمه وسبب تأليفه
25	الفرع الثاني: مضمونه
27	الفرع الثالث: المكانة العلمية للكتاب
28	الفرع الرابع: شروح الكتاب
<b>المبحث الثاني: معنى تعليل الأحكام وفوائده</b>	
32	المطلب الأول: تعريف التعليل وأدلته

32	الفرع الأول: تعريف التعليل
34	الفرع الثاني: أدلته
36	المطلب الثاني: تعريف الحكم وأقسامه
36	الفرع الأول: تعريف الحكم
37	الفرع الثاني: أقسام الحكم
37	المطلب الثالث: فوائد تعليل الأحكام الشرعية
المبحث الثالث: نماذج من تعليل الأحكام عند ابن دقيق العيد	
40	المطلب الأول: نماذج من تعليل الأحكام في باب العبادات
40	أولاً- النموذج الأول
43	ثانياً- النموذج الثاني
48	المطلب الثاني: نماذج من تعليل الأحكام في باب المعاملات
48	أولاً- النموذج الأول
51	ثانياً- النموذج الثاني
55	المطلب الثالث: نماذج من تعليل الأحكام في فقه الأسرة
55	أولاً- النموذج الأول
58	ثانياً- النموذج الثاني
61	الخاتمة
قائمة الفهارس	
63	أولاً- فهرس الآيات القرآنية
64	ثانياً- فهرس الأحاديث النبوية والآثار
65	ثالثاً- قائمة المصادر والمراجع
78	رابعاً- فهرس الموضوعات